

## كتاب المُرْتَدِّ

المُرْتَدُّ : هو الراجع عن دين الإسلام إلى الكفر ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> . وقال النبي ﷺ : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ » <sup>(٢)</sup> . وأجمع أهل العلم على وجوب قتل المُرْتَدِّين <sup>(٣)</sup> . ورُوي ذلك عن أبي بكر ، وعثمان ، وعلي ، ومعاذ ، وأبي موسى ، وابن عباس ، وخالد ، وغيرهم ، ولم ينكر ذلك ، فكان إجماعاً .

١٥٣٨ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، وَكَانَ بِالْعَاقِلَا ، دُعِيَ إِلَيْهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَضِيقٌ عَلَيْهِ ، فَإِنْ رَجَعَ ، وَإِلَّا قُتِلَ )

في هذه المسألة فصول خمسة :

أحدها : أنه لا فرق بين الرجال والنساء في وجوب القتل . رُوي ذلك عن أبي بكر ، وعلي ، رضي الله عنهما . وبه قال الحسن ، والزُّهري ، والنَّخعي ، ومَكْحُول ، وَحَمَّاد ، وَمَالِك ، وَاللَّيْث ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاق . ورُوي عن علي ، والحسن ، وقتادة ، أنها تُسْتَرَقُّ ولا <sup>(١)</sup> تُقْتَلُ ؛ لأنَّ <sup>(٢)</sup> أبا بكر استرق نساء بني حنيفة ، وذاريهم ،

(١) سورة البقرة ٢١٧ .

(٢) تقدم تخريجه ، في : ٥٥٠/٩ .

(٣) في ب ، م : « المرتد » .

(١) سقطت الواو من : ب ، م .

(٢) في ب ، م : « ولأن » .

وَأُعْطِيَ عَلِيًّا مِنْهُمْ امْرَأَةً ، فولدت له محمد بن الحنفية<sup>(٣)</sup> ، وكان هذا بمحض من  
الصحابه ، فلم ينكر ، فكان إجماعاً . وقال أبو حنيفة : تُجَبَّرُ عَلَى الْإِسْلَامِ بِالْحَبْسِ  
وَالضَّرْبِ ، وَلَا تُقْتَلُ ؛ لقول النبي ﷺ : « لَا تُقْتَلُوا امْرَأَةً »<sup>(٤)</sup> . ولأنها لا تقتل بالكفر  
الأصلي ، فلا تقتل بالطاريء ، كالصبي . ولنا ، قوله عليه السلام : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ  
فَاقْتُلُوهُ » . رواه البخاري وأبو داود<sup>(٥)</sup> . وقال النبي ﷺ : « لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا  
بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ ؛ الثَّيْبُ الرَّانِي ، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ » .  
متفق عليه<sup>(٦)</sup> . وروى الدارقطني<sup>(٧)</sup> ، أن امرأة يقال لها : أُمُّ مَرْوَانَ ، ارتدت عن الإسلام ،  
فبلغ أمرها إلى النبي ﷺ . / فَأَمَرَ أَنْ تُسْتَتَابَ ، فَإِنْ تَابَتْ ، وَإِلَّا قُتِلَتْ . ولأنها شخص  
مكلف بدل دين الحق بالباطل ، فيقتل كالرجل . وأما نهى النبي ﷺ عن قتل المرأة ،  
فالمراد به الأصليّة ؛ فإنه قال ذلك حين رأى امرأة مقتولة ، وكانت كافرة أصليّة ،  
وكذلك<sup>(٨)</sup> نهى الذين بعثهم إلى ابن أبي الحقيق عن قتل النساء<sup>(٩)</sup> ، ولم يكن فيهم مرتد .

١٦٢/٩ ظ

(٣) انظر : الطبقات الكبرى ، لابن سعد ( بيروت ) ٩١/٥ .

(٤) النهي عن قتل المرأة ، أخرجه البخاري ، في : باب قتل الصبيان في الحرب ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري  
٧٤/٤ . ومسلم ، في : باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ١٣٦٤/٣ .  
وأبو داود ، في : باب في دعاء المشركين ، وفي : باب في قتل النساء ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٣٦/٢ ، ٥٠ ،  
والترمذي ، في : باب ما جاء في النهي عن قتل النساء والصبيان ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٦٤/٧ . وابن  
ماجه ، في : باب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٧/٢ . والإمام أحمد ،  
في : المسند ٢٥٦/١ ، ١١٥/٢ ، ٤٨٨/٣ ، ١٧٨/٤ . والبيهقي ، في : باب النهي عن قصد النساء والولدان  
بالقتل ، وباب ترك قتال من لا قتال فيه ... ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٧٧/٩ ، ٩٠ ، ٩١ . وابن أبي شيبة ،  
في : باب من ينهى عن قتله في دار الحرب ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٨١/١٢ - ٣٨٥ . وعبد الرزاق ، في :  
باب عقر الشجر بأرض العدو ، وباب البيات ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٠١/٥ ، ٢٠٢ . وسعيد بن  
منصور ، في : باب ما جاء في قتل النساء والولدان ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٣٨/٢ ، ٢٣٩ .

(٥) تقدم تخريجه ، في : ٥٥٠/٩ .

(٦) تقدم تخريجه ، في : ٣٥٢/٣ .

(٧) في : كتاب الحدود والديات وغيره . سنن الدارقطني ١١٨/٣ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب قتل من ارتد ... ، من كتاب المرتد . السنن الكبرى ٢٠٣/٨ .

(٨) في ب ، م : « ولذلك » .

(٩) أخرجه البيهقي ، في : باب النهي عن قصد النساء والولدان بالقتل ، من كتاب الجهاد . السنن الكبرى ٧٧/٩ .



وَيُخَالِفُ الْكُفْرَ الْأَصْلِيَّ الطَّارِئُ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الرَّجُلَ يُقَرُّ عَلَيْهِ ، وَلَا يُقْتَلُ أَهْلُ الصَّوَامِعِ ،  
وَالشُّيُوخُ وَالْمَكَافِيَةُ ، وَلَا تُجْبَرُ الْمَرْأَةُ عَلَى تَرْكِهِ بِضَرْبٍ وَلَا حَبْسٍ ، وَالْكُفْرُ الطَّارِئُ  
بِخِلَافِهِ ، وَالصَّبِيُّ غَيْرُ مُكَلِّفٍ ؛ بِخِلَافِ الْمَرْأَةِ . وَأَمَّا بَنُو حَنِيفَةٍ ، فَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّ مِنْ اسْتَرَقَّ  
مِنْهُمْ تَقَدَّمَ لَهُ إِسْلَامٌ ، وَلَمْ يَكُنْ بَنُو حَنِيفَةٍ أَسْلَمُوا كُلُّهُمْ ، وَإِنَّمَا أَسْلَمَ بَعْضُهُمْ ، وَالظَّاهِرُ  
أَنَّ الَّذِينَ أَسْلَمُوا كَانُوا رَجَالًا ، فَمِنْهُمْ مَنْ ثَبَّتَ عَلَى إِسْلَامِهِ ، مِنْهُمْ ثَمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ ، وَمِنْهُمْ  
مَنْ ارْتَدَّ ، مِنْهُمْ الدَّجَالُ الْحَنَفِيُّ .

**الفصل الثاني :** أَنَّ الرَّدَّةَ لَا تَصِحُّ إِلَّا مِنْ عَاقِلٍ ، فَأَمَّا مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ ، كَالطُّفْلِ الَّذِي  
لَا عَقْلَ لَهُ ، وَالْمَجْنُونِ ، وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِإِغْمَاءٍ ، أَوْ نَوْمٍ ، أَوْ مَرَضٍ ، أَوْ شَرَبِ دَوَاءٍ يُبَاحُ  
شَرْبُهُ ، فَلَا تَصِحُّ رَدَّتُهُ ، وَلَا حُكْمَ لِكَلَامِهِ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ  
مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ الْمَجْنُونَ إِذَا ارْتَدَّ فِي حَالِ جُنُونِهِ ، أَنَّهُ مُسْلِمٌ عَلَى مَا  
كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَلَوْ قَتَلَهُ قَاتِلٌ عَمْدًا ، كَانَ عَلَيْهِ الْقَوْدُ ، إِذَا طَلَبَ أَوْلِيَائُوهُ . وَقَدْ قَالَ  
النَّبِيُّ ﷺ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ ؛ عَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى  
يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(١٠)</sup> ، وَقَالَ :  
حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَلَئِنَّهُ غَيْرُ مُكَلِّفٍ ، فَلَمْ يُؤَاخِذْ بِكَلَامِهِ ، كَمَا <sup>(١١)</sup> لَمْ يُؤَاخِذْ بِهِ فِي إِقْرَارِهِ ،  
وَلَا طَلَاقِهِ ، وَلَا إِعْتَاقِهِ ، وَأَمَّا السَّكَرَانُ ، وَالصَّبِيُّ الْعَاقِلُ ، فَتَذَكَّرُ حُكْمُهُمَا فِيمَا بَعْدَ ،  
إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

**الفصل الثالث :** أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ حَتَّى يُسْتَتَابَ ثَلَاثًا . هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ  
عُمَرُ ، وَعَلِيٌّ ، وَعُطَاءٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ،  
وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، رَوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ لَا

= وابن أبي شيبة ، في : باب من ينهى عن قتله في دار الحرب ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٨١/١٢ ، ٣٨٢ . وعبد  
الرزاق ، في : باب البيات ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٠٢/٥ . وسعيد بن منصور ، في : باب ما جاء في قتل  
النساء والولدان ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٣٩/٢ .

(١٠) تقدم تخريجه في : ٥٠/٢ .

(١١) في م زيادة : « لو » .

تَجِبُ اسْتِتَابُهُ ، وَلَكِنْ <sup>(١٢)</sup> تُسْتَحَبُّ . وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ ، وَهُوَ قَوْلُ عُبَيْدِ بْنِ  
عُمَيْرٍ ، وَطَاوُسٍ . وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ / ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ  
فَاقْتُلُوهُ » . وَلَمْ يَذْكُرِ اسْتِتَابَتَهُ . وَرُويَ أَنَّ مُعَاذًا قَدِمَ عَلَى أَبِي مُوسَى ، فَوَجَدَ عِنْدَهُ رَجُلًا  
مُوثِقًا ، فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ قَالَ : رَجُلٌ كَانَ يَهُودِيًّا فَأَسْلَمَ ، ثُمَّ رَاجَعَ دِينَهُ دِينَ السَّوَةِ  
فَتَهُودَ . قَالَ : لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ ، قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ . قَالَ : اجْلِسْ <sup>(١٣)</sup> . قَالَ : لَا  
أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ ، قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ . ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، فَأَمَرَ بِهِ فَقُتِلَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١٤)</sup> .  
وَلَمْ يَذْكُرِ اسْتِتَابَتَهُ ؛ وَلَئِنَّهُ يُقْتَلُ لِكُفْرِهِ ، فَلَمْ تَجِبِ اسْتِتَابَتُهُ كَالْأَصْلِيِّ ؛ وَلَئِنَّهُ لَوْ قُتِلَ قَبْلَ  
الْإِسْتِتَابَةِ ، لَمْ يُضْمَنْ ، وَلَوْ حَرَّمَ قَتْلُهُ قَبْلَهُ <sup>(١٥)</sup> ضُمِّنَ . وَقَالَ عَطَاءٌ : إِنْ كَانَ مُسْلِمًا  
أَصْلِيًّا ، لَمْ يُسْتَتَبْ ، وَإِنْ كَانَ أَسْلَمَ ثُمَّ ارْتَدَّ ، اسْتِتَبَ . وَلَنَا ، حَدِيثُ أُمِّ مَرْوَانَ ،  
وَأَنَّ <sup>(١٦)</sup> النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَنْ تُسْتَتَابَ . وَرَوَى مَالِكٌ ، فِي « الْمَوْطَأِ » <sup>(١٧)</sup> عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى عَمْرِ بْنِ رَجُلٍ مِنْ قَبْلِ أَبِي مُوسَى ،  
فَقَالَ لَهُ عَمْرٌ : هَلْ كَانَ مِنْ مُعَرَّبِي خَبَرٍ <sup>(١٨)</sup> ؟ قَالَ : نَعَمْ رَجُلٌ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ ، فَقَالَ :

(١٢) سقطت الواو من : ب ، م .

(١٣) في ب زيادة : « نعم » .

(١٤) أخرجه البخاري ، في : باب حكم المرتد ، من كتاب استتابة المرتدين ... صحيح البخاري ١٩/٩ .

ومسلم ، في : باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٤٥٧/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الحكم في من ارتد ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٤٤١/٢ . والنسائي ، في :

باب الحكم في المرتد ، من كتاب التحريم . المجتبى ٩٧/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٠٩/٤ .

(١٥) سقط من : الأصل ، ب .

(١٦) في : باب القضاء في من ارتد عن الإسلام ، من كتاب الأقضية . الموطأ ٧٣٧/٢ .

كما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الكفر بعد الإيمان ، من كتاب اللقطة . المصنف ١٦٥/١٠ . وابن أبي شيبة ،

في : باب في المرتد عن الإسلام ، من كتاب الحدود ، وفي : باب ما قالوا في المرتد كم يستتاب ، من كتاب الجهاد .

المصنف ١٣٧/١٠ ، ٢٧٣/١٢ . وسعيد بن منصور ، في : باب ما جاء في الفتوح ، من كتاب الجهاد . السنن

٢٢٦/٢ .

(١٧) أي هل من خبر جديد جاء من بلد بعيد .



ما فعلتُم به ؟ قال : قَرَّبناه ، فَضَرَبْنَا عُنُقَهُ . فقال عمرُ : فهَلَّا حَبَسْتُمُوهُ ثَلَاثًا ، فَاطْعَمْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيْفًا ، وَاسْتَبْتُمُوهُ ، لَعَلَّهُ يَتُوبُ ، أَوْ يُرَاجِعُ أَمْرَ اللَّهِ ؟ اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَحْضُرْ ، وَلَمْ أَمُرْ ، وَلَمْ أَرْضَ إِذْ بَلَغَنِي . وَلَوْ لَمْ تَجِبِ اسْتِثْنَايَتَهُ لَمَا بَرِئْتُ مِنْ فِعْلِهِمْ . وَلَأنَّهُ أَمَكَنَ اسْتِصْلَاحُهُ ، فَلَمْ يَجْزِ إِثْلَافُهُ قَبْلَ اسْتِصْلَاحِهِ ، كَالثَّوْبِ النَّجِسِ . وَأَمَّا الْأَمْرُ بِقَتْلِهِ ، فَالْمُرَادُ بِهِ بَعْدَ الْاسْتِثْنَايَةِ ، بِدَلِيلٍ مَا ذَكَرْنَا . وَأَمَّا حَدِيثُ مُعَاذٍ فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ فِيهِ : وَكَانَ قَدْ اسْتُتِيبَ . وَيُرَوَّى أَنَّ أَبَا مُوسَى اسْتَبَايَهُ شَهْرَيْنِ قَبْلَ قُدُومِ مُعَاذٍ عَلَيْهِ ، وَفِي رِوَايَةٍ : فَدَعَاهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ ، فَجَاءَ مُعَاذٌ ، فَدَعَاهُ وَأَبَى ، فَضَرَبَ عُنُقَهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١٨)</sup> . وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَحْرِيمِ الْقَتْلِ وَجُوبُ الضَّمَانِ ، بِدَلِيلِ نِسَاءِ أَهْلِ الْحَرْبِ وَصِبْيَانِهِمْ وَشُيُوخِهِمْ . إِذَا ثَبَتَ وَجُوبُ الْاسْتِثْنَايَةِ ، فَمُدَّتْهَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ فِي الْآخِرِ : إِنْ تَابَ فِي الْحَالِ ، وَإِلَّا قُتِلَ مَكَانَهُ ، وَهَذَا أَصَحُّ قَوْلَيْهِ .

١٦٣/٩ ظ وهو قول ابن المنذر ؛ لحديث أم مروان ، ومُعَاذٍ ، وَلأنَّهُ مُصِرٌّ عَلَى كُفْرِهِ ، أَشْبَهَ / بَعْدَ الثَّلَاثِ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ : يُدْعَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، فَإِنْ أَبَى ، ضَرَبَتْ عُنُقَهُ . وَهَذَا يُشْبِهُ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ النَّخَعِيُّ : يُسْتَبَايَ أَبَدًا . وَهَذَا يُفْضَى إِلَى أَنْ لَا يُقْتَلَ أَبَدًا ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ . وَعَنْ عَلِيٍّ ، أَنَّهُ اسْتَبَايَ رَجُلًا شَهْرًا . وَلَنَا ، حَدِيثُ عُمَرَ ، وَلأنَّ الرَّدَّةَ إِنَّمَا تَكُونُ لِشُبْهَةٍ ، وَلَا تَزُولُ فِي الْحَالِ ، فَوَجَبَ أَنْ يُنْتَظَرَ مُدَّةٌ يَرْتَبِئُ فِيهَا ، وَأَوَّلَى ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، لِلْأَثَرِ فِيهَا ، وَأَنَّهَا مُدَّةٌ قَرِيبَةٌ . وَتَبَغَّى أَنْ يُضَيَّقَ عَلَيْهِ فِي مُدَّةِ الْاسْتِثْنَايَةِ ، وَيُحْبَسَ ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ : هَلَّا حَبَسْتُمُوهُ ، وَاطْعَمْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيْفًا ؟ وَيُكْرَرُ دِعَايَتُهُ ، لَعَلَّهُ يَتَعَطَّفُ قَلْبُهُ ، فَيُرَاجِعَ دِينَهُ .

(١٨) في : باب الحكم في من ارتد ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٤٤١/٢ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب من قال : المرتد يستتاب مكانه ... ، من كتاب المرتد . السنن الكبرى ٢٠٥/٨ ، ٢٠٦ . وعبد الرزاق ، في : باب في الكفر بعد الإيمان ، من كتاب اللقطة . المصنف ١٦٨/١٠ . وابن أبي شيبة ، في : باب في المرتد عن الإسلام ما عليه ، من كتاب الحدود . المصنف ١٣٨/١٠ .

الفصل الرابع : أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُتَبَّ قَتْلٌ ؛ لِمَا قَدْ مَنَّا ذِكْرَهُ . وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ ، وَيُقْتَلُ  
بِالسَّيْفِ ؛ لِأَنَّهُ آتَةُ الْقَتْلِ ، وَلَا يُحْرَقُ بِالنَّارِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ ؛ أَنَّهُ أَمَرَ بِتَحْرِيقِ الْمُرْتَدِّينَ <sup>(١٩)</sup> ، وَفَعَلَ ذَلِكَ بِهِمْ خَالِدٌ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ  
ﷺ : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ ، وَلَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ » . يَعْنِي النَّارَ . أَخْرَجَهُ  
الْبُخَارِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ اللَّهُ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، فَإِذَا  
قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ » <sup>(٢٠)</sup> .

الفصل الخامس : أن مفهوم كلام الخِرَقِي ، أنه إذا تاب قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ ، ولم يُقْتَلْ ، أي كُفِرَ كان ، وسواء كان زَنَدِيقًا يَسْتَسِيرُ بالكُفْرِ ، أو لم يَكُنْ . وهذا مذهب الشَّافِعِيِّ ، والعَنْبَرِيِّ . ويُرَوَّى ذلك عن عليٍّ ، وابن مسعود ، وهو إحدَى الرَّوَايَتَيْنِ عن أحمد ، واختيارُ أبي بكرٍ الحَلَّالِ ، وقال : إنه أَوْلَى على مذهبِ أبي عبد الله . والرَّوَايَةُ الأُخْرَى ، لا تُقْبَلُ تَوْبَةُ الزَّنَدِيقِ ، وَمَنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ . وهو قولُ مالِكٍ ، واللَّيْثِ ، وإِسْحَاقَ . وعن أبي حنيفة رَوَايَتَانِ ، كهائِنَيْنِ ، وأختَارَ أبو بكرٍ أنه لا تُقْبَلُ تَوْبَةُ الزَّنَدِيقِ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا ﴾ <sup>(٢١)</sup> . والزَّنَدِيقُ لا تَظْهَرُ مِنْهُ عِلَامَةٌ تُبَيِّنُ <sup>(٢٢)</sup> رُجُوعَهُ وَتَوْبَتَهُ ؛ لأنه كان مُظْهِرًا لِلإِسْلَامِ ، مُسِيرًا لِلْكَفْرِ ، فإذا وَقَفَ على ذلك ، فأَظْهَرَ التَّوْبَةَ ، لم يَزِدْ على ما كان منه قَبْلَهَا ، وهو إِظْهَارُ الإِسْلَامِ ، وَأَمَّا مَنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ ، فَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَزَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾ <sup>(٢٣)</sup> . وروى الأثرُمُ بِإِسْنَادِهِ عن ظَبْيَانَ <sup>(٢٤)</sup> بن

(١٩) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يبدأ الخوارج بالقتال ... ، من كتاب قتال أهل البغي . السنن الكبرى ١٧٨/٨ . وعبد الرزاق ، في : باب القتل بالنار ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢١٢/٥ .

(٢٠) تقدم تخريجه ، في : ٥١٦/١١ .

(٢١) سورة البقرة ١٦٠ .

(٢٢) في الأصل : « بين به » .

(۲۳) سورة النساء ۱۳۷ .

(٢٤) انظر الاختلاف في فتح الظاء وكسرها بين ابن ماكولا والذهبي ، في : الإكمال ٢٤٦/٥ ، ٢٤٧ ، والمشتبه ٤٢٤ ، ٤٢٥ .



عُمَارَةَ ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي سَعْدٍ مَرَّ عَلَى مَسْجِدِ بَنِي حَنِيفَةَ ، فَإِذَا هُمْ يَقْرَأُونَ بِرَجَزِ مُسَيْلِمَةَ ، فَرَجَعَ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ ، فَأَتَى بِهِمْ ، فَاسْتَتَابَهُمْ ، فَتَابُوا ، فَخَلَّى سَبِيلَهُمْ ، إِلَّا رَجُلًا مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ ابْنُ النَّوَاحَةِ . قَالَ : قَدْ أَتَيْتُ بِكَ مَرَّةً ، فَزَعَمْتَ أَنَّكَ قَدْ ثُبَّتَ ، وَأَرَاكَ قَدْ عُدْتَ . فَقَتَلَهُ<sup>(٢٥)</sup> . وَوَجْهُ الرُّوَايَةِ الْأُولَى ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾<sup>(٢٦)</sup> . وَرَوَى أَنَّ رَجُلًا سَارَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ،<sup>(٢٧)</sup> فَلَمْ يُدْرَ<sup>(٢٨)</sup> مَا سَارَّهُ بِهِ ، حَتَّى جَهَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ،<sup>(٢٨)</sup> فَإِذَا هُوَ يَسْتَأْذِنُهُ فِي قَتْلِ رَجُلٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ<sup>(٢٩)</sup> ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ » . قَالَ : بَلَى ، وَلَا شَهَادَةَ لَهُ . قَالَ : « أَلَيْسَ يُصَلِّي ؟ » . قَالَ : بَلَى ، وَلَا صَلَاةَ لَهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أُولَئِكَ الَّذِينَ نَهَانِي اللَّهُ عَنْ قَتْلِهِمْ »<sup>(٣٠)</sup> . وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا \* إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾<sup>(٣١)</sup> . وَرَوَى أَنَّ مَخْشِيَّ<sup>(٣٢)</sup> بْنَ حُمَيْرٍ كَانَ فِي التَّفَرِّ الَّذِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ : ﴿ وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾<sup>(٣٣)</sup> . فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، وَتَابَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فَقَبِلَ اللَّهُ تَوْبَتَهُ<sup>(٣٤)</sup> ، وَهُوَ الطَّائِفَةُ الَّتِي عَنِی اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ : ﴿ إِنْ نَعَفُ عَنْ

(٢٥) وأخرجه البيهقي ، في : باب من قال في المرتد : يستتاب ... ، من كتاب المرتد . السنن الكبرى ٢٠٦/٨ .  
وعبد الرزاق ، في : باب الكفر بعد الإيمان ، من كتاب اللقطة . المصنف ١٠/١٦٩ . وابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في الرجل يسلم ثم يرتد ... ، من كتاب الجهاد . المصنف ١٢/٢٦٩ .

(٢٦) سورة الأنفال ٣٨ .

(٢٧-٢٨) سقط من : م .

(٢٨-٢٩) سقط من : الأصل .

(٢٩) في م : « المسلمين » .

(٣٠) أخرجه الدارمي ، في : باب في القتال على قول النبي ﷺ : أُمِرْتُ أَنْ ... ، من كتاب السير . سنن الدارمي

٢/٢١٨ . والإمام مالك ، في : باب جامع الصلاة ، من كتاب قصر الصلاة في السفر . الموطأ ١/١٧١ . والإمام

أحمد ، في : المسند ٥/٤٣٢ ، ٤٣٣ .

(٣١) سورة النساء ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٣٢) في النسخ : « محش » . خطأ . وانظر : الإصابة ٦/٥٣ . والإكمال ٧/٢٢٨ .

(٣٣) سورة التوبة ٦٥ .

(٣٤) أخرجه الطبري ، في : تفسير سورة التوبة ، آية رقم ٦٦ . تفسير الطبري ١٠/١٧٣ .

طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ تُعَذِّبُ طَائِفَةً ﴿٣٥﴾ فهو الذي عفا الله عنه ، وسأل الله تعالى ، أن يُقْتَلَ فِي سَبِيلِهِ ، وَلَا يُعْلَمَ بِمَكَانِهِ ، فَقُتِلَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ ، وَلَمْ يُعْلَمَ مَوْضِعُهُ . وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَفَّ عَنِ الْمُنَافِقِينَ بِمَا أَظْهَرُوا مِنَ الشَّهَادَةِ ، مَعَ إِخْبَارِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ بِبَاطِنِهِمْ ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ وَمَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرُقُونَ ﴾ ﴿٣٥﴾ وَغَيْرِهَا مِنْ آيَاتِ . وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حُجَّةٌ فِي قَبُولِ تَوْبَتِهِمْ ، مَعَ اسْتِسْرَارِهِمْ بِكُفْرِهِمْ . وَأَمَّا قَتْلُهُ ابْنَ النَّوَاحَةِ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَتَلَهُ لِظُهُورِ كَذِبِهِ فِي تَوْبَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَظْهَرَهَا ، وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ مَازَالَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ كُفْرِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَتَلَهُ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ حِينَ جَاءَ رَسُولًا لِمُسَيْلِمَةَ : « لَوْلَا أَنَّ الرُّسُلَ لَا تُقْتَلُ ، لَقَتَلْتُكَ » ﴿٣٦﴾ . فَقَتَلَهُ تَحْقِيقًا / لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَدَرُوهُ أَنَّهُ قَتَلَهُ لَذَلِكَ . وَفِي الْجُمْلَةِ ، فَالْخِلَافُ بَيْنَ الْأَئِمَّةِ فِي قَبُولِ تَوْبَتِهِمْ فِي الظَّاهِرِ مِنْ أَحْكَامِ الدُّنْيَا ، مِنْ تَرْكِ قَتْلِهِمْ ، وَثُبُوتِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ فِي حَقِّهِمْ ؛ وَأَمَّا قَبُولُ اللَّهِ تَعَالَى لَهَا فِي الْبَاطِنِ ، وَغُفْرَانُهُ لِمَنْ تَابَ وَأَقْلَعَ <sup>(٣٧)</sup> بَاطِنًا وَظَاهِرًا <sup>(٣٧)</sup> ، فَلَا خِلَافَ فِيهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي الْمُنَافِقِينَ : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ ﴿٣٨﴾ .

**فصل : وَقَتْلُ الْمُرْتَدِّ إِلَى الْإِمَامِ ، حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا . وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا الشَّافِعِيَّ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فِي الْعَبْدِ ، فَإِنَّ لِسَيِّدِهِ قَتْلَهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » ﴿٣٩﴾ . وَلَأنَّ حَفْصَةَ قَتَلَتْ جَارِيَةً سَحَرَتْهَا <sup>(٤٠)</sup> . وَلَأنَّهُ**

(٣٥) سورة التوبة ٥٦ .

(٣٦) أخرجه أبو داود ، في : باب في الرسل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٧٦/٢ . والدارمي ، في : باب في النبي عن قتل الرسل ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٣٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٩١/١ . (٣٧-٣٧) في م : « ظاهرا أم باطنا » .

(٣٨) سورة النساء ١٤٦ .

(٣٩) أخرجه أبو داود ، في : باب في إقامة الحد على المريض ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٤٧١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٥/١ .

(٤٠) أخرجه البيهقي ، في : باب تكفير الساحر وقتله ، من كتاب القسامة . السنن الكبرى ١٣٦/٨ . =



حَقُّ اللَّهِ تعالى ، فَمَلَكَ السَّيِّدُ إِقَامَتَهُ عَلَى عَبْدِهِ ، كَجَلْدِ الزَّانِي . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَتَلَ لِحَقِّ اللَّهِ تعالى ، فَكَانَ إِلَى الْإِمَامِ ، كَرَجِمِ الزَّانِي ، وَكَقَتْلِ الْحُرِّ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَأَقِيمُوا الْحُدُودَ » . فَلَا يَتَنَاوَلُ الْقَتْلَ لِلرَّدَّةِ ، فَإِنَّهُ قَتَلَ لِكُفْرِهِ ، لَا حَدًّا فِي حَقِّهِ . وَأَمَّا خَبَرُ حَفْصَةَ ، فَإِنَّ عُثْمَانَ تَغَيَّظَ عَلَيْهَا ، وَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ . وَأَمَّا الْجَلْدُ فِي الزَّانِي ، فَإِنَّهُ تَأْدِيبٌ ، وَلِلْسَّيِّدِ تَأْدِيبُ عَبْدِهِ ، بِخِلَافِ الْقَتْلِ . فَإِنْ قَتَلَهُ غَيْرُ الْإِمَامِ ، أَسَاءَ ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ غَيْرُ مَعْصُومٍ ، وَسَوَاءٌ قَتَلَهُ قَبْلَ الْاسْتِثْنَاءِ أَوْ بَعْدَهَا ؛ لِذَلِكَ . وَعَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ التَّعْزِيرُ ؛ لِإِسَاءَتِهِ وَافْتِيَاتِهِ .

### ١٥٣٩ - مسألة ؛ قال : ( وَكَانَ مَالُهُ فَيْئًا بَعْدَ قَضَاءِ دَيْنِهِ )

وَجُمْلَتُهُ ، أَنَّ الْمُرْتَدَّ إِذَا قُتِلَ ، أَوْ مَاتَ عَلَى رِدَّتِهِ ، فَإِنَّهُ يُبَدَأُ بِقَضَاءِ دَيْنِهِ ، وَأَرُشِ جِنَايَتِهِ ، وَتَفَقُّهُ زَوْجَتِهِ وَقَرِيْبِهِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُقُوقَ لَا يَجُوزُ تَعْطِيلُهَا ، وَأَوَّلَى مَا تُؤْخَذُ<sup>(١)</sup> مِنْ مَالِهِ ، وَمَا بَقِيَ مِنْ مَالِهِ فَهُوَ فَيٌّ يُجْعَلُ فِي بَيْتِ الْمَالِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَوَايَةٌ أُخْرَى ، تُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَوَرَّثَتْهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَعَنْهُ أَنَّهُ لِقَرَابَتِهِ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ الَّذِي انْتَقَلَ إِلَيْهِ . وَقَدْ مَضَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُسْتَوْفَاةً فِي الْفَرَائِضِ<sup>(٢)</sup> بِمَا أَغْنَى عَنْ ذِكْرِهَا هَهُنَا .

فصل : وَلَا يُحْكَمُ بِزَوَالِ مِلْكِ الْمُرْتَدِّ بِمُجَرِّدِ رِدَّتِهِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ<sup>و ١٦٥/٩</sup> : أَجْمَعَ عَلَى هَذَا كُلِّ / مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ قُتِلَ أَوْ مَاتَ ، زَالَ مِلْكُهُ بِمَوْتِهِ ، وَإِنْ رَاجَعَ<sup>(٣)</sup> الْإِسْلَامَ ، فَمِلْكُهُ بَاقٍ لَهُ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَزُولُ مِلْكُهُ بِرِدَّتِهِ ، وَإِنْ رَاجَعَ الْإِسْلَامَ<sup>(٤)</sup> عَادَ إِلَيْهِ تَمْلِيكًا مُسْتَأْنَفًا ؛ لِأَنَّ عِصْمَةَ نَفْسِهِ

= وعبد الرزاق ، في : باب قتل الساحر ، من كتاب اللقطة . المصنف ١٨٠/١٠ ، ١٨١ . وابن أبي شيبة ، في : باب الدم يقضى فيه الأمراء ، من كتاب الديات ، وفي : باب ما قالوا في قتل الساحر ... ، من كتاب الحدود . المصنف ٤١٦/٩ ، ١٣٦/١٠ .

(١) في ب ، م : « يوجد » .

(٢) تقدم في : ١٦٢/٩ .

(٣) في ب : « رجع إلى » .

(٤) في الأصل : « للإسلام » .

وماله إنما تثبت بإسلامه ، فزوال إسلامه يُزيل عصمتيهما ، كما لو لحق بدار الحرب ، ولأن المسلمين ملكوا إراقة دمه بردته ، فوجب أن يملكوا ماله بها . وقال أصحاب أبي حنيفة : ماله موقوف ؛ إن أسلم تبيننا بقاء ملكه ، وإن مات أو قتل على رده تبيننا زواله من حين رده . قال الشريف أبو جعفر : هذا ظاهر كلام أحمد . وعن الشافعي ثلاثة أقوال ، كهذه الثلاثة . ولنا ، أنه سبب يبيع دمه ، فلم يزل به<sup>(٥)</sup> ملكه ، كزنى المخصن ، والقتل لمن يكافئه عمدا ، وزوال العصمة لا يلزم منه زوال الملك ، بدليل الزانى المخصن ، والقاتل في المحاربة ، وأهل الحرب ، فإن ملكهم ، ثابت مع عدم<sup>(٥)</sup> عصمتهم ، ولو لحق المرتد بدار الحرب ، لم يزل ملكه ، لكن يباح قتله لكل أحد من غير استتابة ، وأخذ ماله لمن قدر عليه ، لأنه صار حربيا ، حكمه حكم أهل الحرب ، وكذلك لو ارتد جماعة وامتنعوا في دارهم عن طاعة إمام المسلمين ، زالت عصمتهم في أنفسهم وأموالهم ؛ لأن الكفار الأصليين لا عصمة لهم في دارهم ، فالمرتدون<sup>(٦)</sup> أولى .

**فصل :** ويؤخذ مال المرتد ، فيجعل عند ثقة من المسلمين ، وإن كان له إماء جعلن عند امرأة ثقة ؛ لأنهن محرمات عليه ، فلا يمكن منهن . وذكر القاضي أنه يوجر عقاره ، وعبيده ، وإماؤه . والأولى أن لا يفعل ذلك<sup>(٥)</sup> ؛ لأن مدة انتظاره<sup>(٧)</sup> قريبة ، ليس في انتظاره<sup>(٧)</sup> فيها ضرر ، فلا يفوت عليه منافع ملكه فيما لا يرضاه من أجلها ، فإنه ربما راجع الإسلام ، فيمتنع عليه التصرف في ماله بإجارة الحاكم له . وإن لحق بدار الحرب ، أو تعدر قتله مدة طويلة ، فعل الحاكم ما يرى الحظ فيه ، من بيع الحيوان الذي يحتاج إلى النفقة وغيره ، وإجارة ما يرى إبقائه ، والمكاتب يؤدى إلى الحاكم ، فإذا أدى عتق ؛ لأنه نائب عنه .

(٥) سقط من : ب ، م .

(٦) في م : « فالمرتد » .

(٧-٧) سقط من : م . نقل نظر .



**فصل :** وَتَصَرُّفَاتُ الْمُرْتَدِّ فِي رِدَّتِهِ بِالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَالْعَتَقِ وَالتَّذْيِيرِ وَالْوَصِيَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ظ ١٦٥/٩ مَوْقُوفٌ ؛ إِنْ أَسْلَمَ تَبَيَّنَّا أَنَّ تَصَرُّفَهُ كَانَ صَحِيحًا ، وَإِنْ قُتِلَ أَوْ مَاتَ عَلَى رِدَّتِهِ ، كَانَ / بَاطِلًا . وَهَذَا <sup>(٨)</sup> قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَعَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ، تَصَرُّفُهُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ قَدْ زَالَ بِرِدَّتِهِ . وَهَذَا أَحَدُ أَقْوَالِ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ فِي الْآخِرِ : إِنْ تَصَرَّفَ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ ، اثْبَنِي عَلَى الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ ، وَإِنْ تَصَرَّفَ بَعْدَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ <sup>(٩)</sup> ، لَمْ يَصِحَّ تَصَرُّفُهُ كَالسَّفِيهِ . وَلَنَا ، أَنَّ مِلْكَهُ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ غَيْرُهُ مَعَ بَقَاءِ مِلْكِهِ فِيهِ ، فَكَانَ تَصَرُّفُهُ مَوْقُوفًا ، كَتَبَرُّعِ الْمَرِيضِ .

**فصل :** وَإِنْ تَزَوَّجَ ، لَمْ يَصِحَّ تَزَوُّجُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَرَّرُ عَلَى النِّكَاحِ ، وَمَا مَنَعَ الْإِقْرَارَ عَلَى النِّكَاحِ ، مَنَعَ انْعِقَادَهُ ، كِنِكَاحِ الْكَافِرِ الْمُسْلِمَةَ . وَإِنْ زَوَّجَ ، لَمْ يَصِحَّ تَزْوِيجُهُ ؛ لِأَنَّ وَلَايَتَهُ عَلَى مُوَلَّتَيْهِ قَدْ زَالَتْ بِرِدَّتِهِ . وَإِنْ زَوَّجَ أُمَّتَهُ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَكُونُ مَوْقُوفًا ، وَلِأَنَّ النِّكَاحَ وَإِنْ كَانَ فِي الْأُمَةِ فَلَا بُدَّ فِي عَقْدِهِ مِنْ وَلَايَةِ صَحِيحَةٍ ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُزَوَّجَ أُمَّتُهَا ، وَكَذَلِكَ الْفَاسِقُ ، وَالْمُرْتَدُّ لَا وَلَايَةَ لَهُ ، فَإِنَّهُ أَدْنَى حَالًا مِنَ الْفَاسِقِ الْكَافِرِ .

**فصل :** وَإِنْ وُجِدَ مِنَ الْمُرْتَدِّ سَبَبٌ يَقْتَضِي الْمِلْكَ ، كَالصَّيْدِ ، وَالْاِحْتِشَاشِ ، وَالْإِثْهَابِ ، وَالشِّرَاءِ ، وَإِجَارِ نَفْسِهِ إِجَارَةً خَاصَّةً ، أَوْ مُشْتَرَكَةً ، ثَبَتَ الْمِلْكُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَهْلٌ لِلْمِلْكِ ، وَكَذَلِكَ تَثَبُّتُ أَمْلَاكُهُ . وَمَنْ قَالَ : إِنْ مِلْكُهُ يَزُولُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ مِلْكًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَهْلٍ لِلْمِلْكِ ، وَهَذَا زَالَتْ أَمْلَاكُهُ الثَّابِتَةُ لَهُ ، فَإِنْ رَاجَعَ الْإِسْلَامَ ، اخْتَمَلَ أَنْ لَا يَثْبُتَ لَهُ شَيْءٌ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ لَمْ يَثْبُتْ حُكْمُهُ . وَاخْتَمَلَ أَنْ يَثْبُتَ الْمِلْكُ لَهُ حِينَئِذٍ ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ مَوْجُودٌ ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ ثُبُوتُ حُكْمِهِ ، لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ ، فَإِذَا وَجِدَتْ ، تَحَقَّقَ الشَّرْطُ ، فَيَثْبُتُ الْمِلْكُ حِينَئِذٍ ، كَمَا تَعُودُ إِلَيْهِ أَمْلَاكُهُ الَّتِي زَالَتْ عَنْهُ عِنْدَ عَوْدِهِ <sup>(١٠)</sup>

(٨) فِي ب ، م : « وَهُوَ » .

(٩) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(١٠) فِي ب ، م : « عَدَمٌ » .

أَهْلِيَّتِهِ . فعلى هذا ، إن مات ، أو قُتِلَ ، ثَبَّتَ الْمَلِكُ لِمَنْ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ مِلْكُهُ <sup>(١١)</sup> ؛ لَأَنَّ هَذَا فِي  
مَعْنَاهُ .

فصل : وإن لَحِقَ الْمُتَرَدُّ بِدَارِ الْحَرْبِ ، فَالْحُكْمُ فِيهِ كَالْحُكْمِ فِي مَنْ هُوَ فِي دَارِ  
الْإِسْلَامِ ، إِلَّا أَنَّ مَا كَانَ مَعَهُ مِنْ مَالِهِ ، يَصِيرُ مُبَاحًا لِمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ ، كَمَا أُبِيحَ دَمُهُ ، وَأَمَّا  
أَمْلاكُهُ وَمَالُهُ الَّذِي فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَمِلْكُهُ ثَابِتٌ فِيهِ ، وَيَتَصَرَّفُ فِيهِ الْحَاكِمُ بِمَا يَرَى  
الْمَصْلَحَةَ فِيهِ . وقال أبو حنيفة : يُورَثُ مَالُهُ ، كَمَا لَوْ مَاتَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ <sup>(١٢)</sup> صَارَ فِي حُكْمِ  
الْمَوْتَى ، بِدَلِيلِ / حُلِّ دَمِهِ وَمَالِهِ الَّذِي مَعَهُ لِكُلِّ مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَتَّى فَلَمْ يُورَثْ ،  
كَالْحَرْبِيِّ الْأَصْلِيِّ ، وَحُلُّ دَمِهِ لَا يُوجِبُ تَوْرِثَ مَالِهِ ، بِدَلِيلِ الْحَرْبِيِّ الْأَصْلِيِّ ، وَإِنَّمَا  
حُلُّ مَالِهِ الَّذِي مَعَهُ ؛ لِأَنَّهُ زَالَ الْعَاصِمُ لَهُ ، فَأَشْبَهَ مَالَ الْحَرْبِيِّ الَّذِي فِي دَارِ الْحَرْبِ ،  
وَأَمَّا الَّذِي فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَهُوَ بَاقٍ عَلَى الْعِصْمَةِ ، كَمَالِ الْحَرْبِيِّ الَّذِي مَعَ مُضَارِبِهِ فِي  
دَارِ الْإِسْلَامِ ، أَوْ عِنْدَ مُودَعِهِ .

١٥٤٠ - مسألة : قال : ( وَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ ، دُعِيَ إِلَيْهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِنْ  
صَلَّى ، وَإِلَّا قُتِلَ ، جَاحِدًا تَرَكَهَا أَوْ غَيْرَ جَاحِدٍ )

قد سبق شرح هذه المسألة في باب مُفَرِّدِهَا <sup>(١)</sup> ، ولا خلاف بين أهل العلم في كُفْرٍ مَنْ  
تَرَكَهَا جَاحِدًا لَوُجُوبِهَا ، إِذَا كَانَ مِمَّنْ لَا يَجْهَلُ مِثْلَهُ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَعْرِفُ  
الْوُجُوبَ ، كَحَدِيثِ الْإِسْلَامِ ، وَالنَّاشِئِ بِغَيْرِ دَارِ الْإِسْلَامِ أَوْ بَادِيَةِ بَعِيدَةٍ عَنِ الْأَمْصَارِ وَأَهْلِ  
الْعِلْمِ ، لَمْ يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ ، وَعُرِفَ ذَلِكَ ، وَتَثَبَّتْ لَهُ أُدْلَةٌ وَجُوبُهَا ، فَإِنْ جَعَلَهَا بَعْدَ ذَلِكَ  
كُفْرًا . وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْجَاحِدُ لَهَا نَاشِئًا فِي الْأَمْصَارِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِمَجَرَّدِ  
جَعْلِهَا ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي مَبَانِي الْإِسْلَامِ كُلِّهَا ، وَهِيَ الزَّكَاةُ وَالصِّيَامُ وَالْحَجُّ ؛ لِأَنَّهَا  
مَبَانِي الْإِسْلَامِ ، وَأَدْلَةٌ وَجُوبِهَا لَا تَكَادُ تَخْفَى ، إِذْ كَانَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مَشْحُونَيْنِ

(١١) في الأصل : « ماله » .

(١٢) في م : « قدر » .

(١) تقدم في : ٣٥٩-٣٥١/٣ .



بَادِلَتِهَا ، وَإِجْمَاعٌ مُنْعَقِدٌ عَلَيْهَا ، فَلَا يَجْحَدُهَا إِلَّا مُعَانِدٌ لِلْإِسْلَامِ ، يَمْتَنِعُ مِنَ التَّزَامِ  
الْأَحْكَامِ ، غَيْرُ قَابِلٍ لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا سُنَّةِ رَسُولِهِ وَلَا إِجْمَاعِ أُمَّتِهِ .

**فصل :** وَمَنْ اعْتَقَدَ حِلَّ شَيْءٍ أُجْمِعَ عَلَى تَحْرِيمِهِ ، وَظَهَرَ حُكْمُهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ،  
وَزَالَتِ الشُّبْهَةُ فِيهِ لِلنُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِيهِ ، كَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ ، وَالزَّئْبِيِّ ، وَأَشْبَاهِ هَذَا ، مِمَّا لَا  
خِلَافَ فِيهِ ، كَفَرَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي تَارِكِ الصَّلَاةِ . وَإِنْ اسْتَحَلَّ قَتْلَ الْمَعْصُومِينَ ، وَأَخَذَ  
أَمْوَالَهُمْ ، بِغَيْرِ شُبْهَةٍ وَلَا تَأْوِيلٍ ، فَكَذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ بِتَأْوِيلٍ ، كَالْخَوَارِجِ ، فَقَدْ ذَكَرْنَا  
أَنَّ أَكْثَرَ الْفُقَهَاءِ لَمْ يَحْكُمُوا بِكُفْرِهِمْ مَعَ اسْتِحْلَالِهِمْ دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالَهُمْ ، وَفَعَلِهِمْ  
لِذَلِكَ مُتَقَرِّبِينَ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَكَذَلِكَ لَمْ يُحْكَمْ بِكُفْرِ ابْنِ مُلْجَمٍ مَعَ قَتْلِهِ أَفْضَلَ الْخَلْقِ فِي  
زَمَنِهِ ، مُتَقَرِّبًا بِذَلِكَ ، وَلَا يَكْفُرُ الْمَادِحُ لَهُ عَلَى هَذَا ، الْمُتَمَنِّى مِثْلَ فَعْلِهِ ، فَإِنْ عِمْرَانُ / بَن  
حِطَّانَ قَالَ فِيهِ يَمْدَحُهُ لِقَتْلِ عَلِيٍّ (٢) :

يَا ضَرْبَةً مِنْ تَقْيٍّ مَا أَرَادَ بِهَا      إِلَّا لِيُبْلَغَ عِنْدَ اللَّهِ رِضْوَانَا  
إِنِّي لَا ذَكَرَهُ يَوْمًا فَأَحْسَبُهُ      أَوْفَى الْبَرِيَّةِ عِنْدَ اللَّهِ مِيزَانَا

وَقَدْ عُرِفَ مِنْ مَذْهَبِ الْخَوَارِجِ تَكْفِيرُ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ ،  
وَاسْتِحْلَالُ دِمَائِهِمْ ، وَأَمْوَالِهِمْ ، وَاعْتِقَادُهُمُ التَّقَرُّبَ بِقَتْلِهِمْ إِلَى رَبِّهِمْ ، وَمَعَ هَذَا لَمْ يَحْكَمْ  
الْفُقَهَاءُ بِكُفْرِهِمْ ؛ لِتَأْوِيلِهِمْ . وَكَذَلِكَ يُخَرَّجُ فِي كُلِّ مُحَرَّمٍ اسْتِحْلَالٌ بِتَأْوِيلٍ مِثْلِ هَذَا .  
وَقَدْ رَوَى أَنَّ قُدَامَةَ بْنَ مَظْعُونٍ ، شَرِبَ الْخَمْرَ مُسْتَحِلًّا لَهَا ، فَأَقَامَ عَمْرُ عَلَيْهِ الْحَدَّ ، وَلَمْ  
يُكْفَرْهُ (٣) . وَكَذَلِكَ أَبُو جَنْدَلٍ بْنُ سُهَيْلٍ ، وَجَمَاعَةٌ مَعَهُ ، شَرَبُوا الْخَمْرَ بِالشَّامِ مُسْتَحِلِّينَ  
لَهَا ، مُسْتَدِلِّينَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا  
طَعَمُوا ﴾ الْآيَةُ . فَلَمْ يُكْفَرُوا ، وَعُرِفُوا تَحْرِيمُهَا ، فَتَابُوا ، وَأُقِيمَ عَلَيْهِمُ الْحَدُّ (٣) . فَيُخَرَّجُ فِي

(٢) الكامل ، للمبرد ١٦٩/٣ .

(٣) أخرج البيهقي قصة قدامة ، في : باب من وجد منه ريح ، من كتاب الأشربة والحد فيها . السنن الكبرى  
٣١٦/٨ . وابن أبي شيبة ، في : باب من قاء الخمر ، من كتاب الحدود . المصنف ٣٩/١٠ .  
كما أخرج قصة أبي جندل ومن معه عبد الرزاق ، في : باب من أخذ من أصحاب النبي ﷺ ، من كتاب الأشربة . =

مَنْ كَانَ مِثْلَهُمْ مِثْلُ حُكْمِهِمْ . وَكَذَلِكَ كُلُّ جَاهِلٍ بِشَيْءٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَجْهَلَهُ ، لَا يُحَكِّمُ بِكُفْرِهِ حَتَّى يَعْرِفَ ذَلِكَ ، وَتُزَوَّلَ عَنْهُ الشُّبْهَةُ ، وَيُسْتَحِلَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ . وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ : مَنْ قَالَ : الْخَمْرُ حَلَالٌ . فَهُوَ كَافِرٌ يُسْتَتَابُ ، فَإِنْ تَابَ ، وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ . وَهَذَا مُحْمُولٌ عَلَى مَنْ لَا يَخْفَى عَلَى مِثْلِهِ تَحْرِيمُهُ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا . فَأَمَّا مَنْ <sup>(٤)</sup> أَكَلَ لَحْمَ خِنْزِيرٍ <sup>(٥)</sup> ، أَوْ مَيْتَةً ، أَوْ شَرِبَ خَمْرًا ، لَمْ يُحَكِّمْ بِرِدَّتِهِ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ ، سِوَاءَ فَعَلَهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ دَارِ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَعَلَهُ مُعْتَقِدًا تَحْرِيمَهُ ، كَمَا يَفْعَلُ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ .

١٥٤١ - مسألة ؛ قال : ( وَذَيْبَةُ الْمُرْتَدِّ حَرَامٌ ، وَإِنْ كَانَتْ رِدَّتُهُ إِلَى دِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ )

هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ إِسْحَاقُ : إِنْ تَدَيَّنَ بَدِينِ أَهْلِ الْكِتَابِ ، حَلَّتْ ذَيْبَتُهُ . وَيُحَكِّى ذَلِكَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا فَهُوَ مِنْهُمْ . وَلَنَا ، أَنَّهُ كَافِرٌ ، لَا يُقَرُّ عَلَى دِينِهِ ، فَلَمْ تَحِلَّ ذَيْبَتُهُ ، كَالْوَتَنِىِّ ؛ وَلَئِنَّهُ لَا تُثَبَّتُ لَهُ أَحْكَامُ أَهْلِ الْكِتَابِ إِذَا تَدَيَّنَ بَدِينِهِمْ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُقَرُّ بِالْجِزْيَةِ ، وَلَا يُسْتَرْقُ . وَلَا يَحِلُّ نِكَاحُ الْمُرْتَدَّةِ . وَأَمَّا قَوْلُ عَلِيٍّ : فَهُوَ مِنْهُمْ . فَلَمْ يُرِدْ بِهِ أَنَّهُ مِنْهُمْ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ ، بِدَلِيلِ مَا ذَكَرْنَا ، وَلَئِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَرَى حِلَّ ذَبَائِحِ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ ، وَلَا نِكَاحِ نِسَائِهِمْ <sup>(١)</sup> ، مَعَ تَوَلِّيَتِهِمُ لِلنَّصَارَى ، وَدُخُولِهِمْ فِي دِينِهِمْ / ، وَمَعَ إِقْرَارِهِمْ بِمَا صَوَّلَحُوا عَلَيْهِ ، فَلَا أَنْ لَا يَعْتَقَدَ ذَلِكَ فِي الْمُرْتَدِّينَ أُولَى . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ إِذَا ذَبَحَ حَيوانًا لغيره بغيرِ إِذْنِهِ ، ضَمِنَهُ بِقِيَمَتِهِ حَيًّا ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَهُ عَلَيْهِ ، وَحَرَّمَهُ ، وَإِنْ ذَبَحَهُ بِإِذْنِهِ ، لَمْ يَضْمَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ أَذِنَ فِي إِتْلَافِهِ .

= المصنف ٢٤٤/٩ ، ٢٤٥ . كما ذكرها ابن عبد البر ، في : الاستيعاب ١٦٢٢/٤ ، ١٦٢٣ .

(٤) في ب ، م : « إِنْ » .

(٥) في م : « الْخِنْزِيرِ » .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب ذبائح نصارى العرب ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٢٨٤/٩ . وعبد الرزاق ، في : باب نصارى العرب ، من كتاب الطلاق . المصنف ٧٢/٦ ، ١٨٦/٧ .

١٥٤٢ - مسألة ؛ قال : ( والصَّبِيُّ إِذَا كَانَ لَهُ عَشْرُ سِنِينَ ، وَعَقَلَ الْإِسْلَامَ ، فَاسْلَمَ ، فَهُوَ مُسْلِمٌ )

وجملته أَنَّ الصَّبِيَّ يَصِحُّ إِسْلَامُهُ فِي الْجُمْلَةِ . وبهذا قال أبو حنيفة ، وصاحباه ، وإسحاق ، وابن أبي شَيْبَةَ ، وأيوب<sup>(١)</sup> . وقال الشَّافِعِيُّ ، وزُفَرٌ : لَا يَصِحُّ إِسْلَامُهُ حَتَّى يَبْلُغَ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ؛ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ »<sup>(٢)</sup> . حديث حسن . ولأنَّه قَوْلٌ ثَبُتَ بِهِ الْأَحْكَامُ ، فَلَمْ يَصِحَّ مِنَ الصَّبِيِّ كَالْهَبَةِ ؛ وَلأنَّه أَخَذَ مَنْ رَفَعَ الْقَلَمَ عَنْهُ ، فَلَمْ يَصِحَّ إِسْلَامُهُ ، كَالْجُنُونِ ، وَالنَّائِمِ ، وَلأنَّه لَيْسَ بِمُكَلِّفٍ ، أَشْبَهَ الطِّفْلَ . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . دَخَلَ الْجَنَّةَ »<sup>(٣)</sup> . وقوله : « أُمِرْتُ أَنْ<sup>(٤)</sup> أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُواهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ »<sup>(٥)</sup> . وقال عليه السَّلَامُ : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ<sup>(٦)</sup> ، حَتَّى يُعْرِبَ عَنْهُ لِسَانُهُ ، إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَافِرًا »<sup>(٧)</sup> . وهذه الْأَخْبَارُ يَدْخُلُ فِي عُمُومِهَا الصَّبِيُّ ، وَلأنَّ الْإِسْلَامَ عِبَادَةٌ

(١) في ب ، م : « وأبو أيوب » . وتقدمت ترجمته ، في : ١٢٦/٢ .

(٢) تقدم تخريجه ، في : ٥٠/٢ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الثياب البيض ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ١٩٢/٧ ، ١٩٣ . ومسلم ، في : باب من مات لا يشرك بالله شيئا ... ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ٩٥/١ . والترمذي ، في : باب في من يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله ، من أبواب الإيمان . عارضة الأحوذى ١٠/١٠ ، ١٠٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٦٧/٣ ، ١٦٦/٥ ، ٣٩١ ، ٤٤٢/٦ .

(٤) سقط من : م .

(٥) تقدم تخريجه ، في : ٦/٤ .

(٦) في الأصل : « وينصرانه » .

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب إذا أسلم الصبي ، وباب ما قيل في أولاد المشركين ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب تفسير سورة الروم ، من كتاب التفسير ، وفي : باب الله أعلم بما كانوا عاملين ، من كتاب القدر . صحيح البخاري ١٢٥/٢ ، ١٤٣/٦ ، ١٥٣/٨ . ومسلم ، في : باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ، من كتاب القدر . صحيح مسلم ٢٠٤٧/٤ ، ٢٠٤٨ . وأبو داود ، في : باب في ذراري المشركين ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٥٣١/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كل مولود يولد على الفطرة ، من أبواب القدر . عارضة الأحوذى ٣٠٣/٨ . والإمام مالك ، في : باب جامع الجنائز ، من كتاب الجنائز . الموطأ ٢٤١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٣/٢ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٣١٥ ، ٣٥٣/٣ ، ٢٤/٤ .



مَحْضَةً ، فَصَحَّحْتُ مِنَ الصَّبِيِّ الْعَاقِلِ ، كَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ ، وَلَأنَّ اللَّهَ تَعَالَى دَعَا عِبَادَهُ إِلَى دَارِ السَّلَامِ ، وَجَعَلَ طَرِيقَهَا الْإِسْلَامَ ، وَجَعَلَ مَنْ لَمْ يُجِبْ دَعْوَتَهُ فِي الْجَحِيمِ وَالْعَذَابِ الْأَلِيمِ ، فَلَا يَجُوزُ مَنَعُ الصَّبِيِّ مِنْ إِجَابَةِ دَعْوَةِ اللَّهِ ، مَعَ إِجَابَتِهِ إِلَيْهَا ، وَسُلُوكِهِ طَرِيقَهَا ، وَلَا إِرْزَامُهُ بِعَذَابِ اللَّهِ ، وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالنَّارِ ، وَسَدُّ طَرِيقِ النِّجَاةِ عَلَيْهِ مَعَ هَرَبِهِ مِنْهَا ، وَلَأنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ إِجْمَاعٌ ، فَإِنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَسْلَمَ صَبِيًّا ، وَقَالَ <sup>(٨)</sup> :

سَبَقْتُكُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ طَرًّا صَبِيًّا مَا بَلَغْتُ أَوَانَ حُلْمِي <sup>(٩)</sup>

ولهذا قيل : أوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الرِّجَالِ أَبُو بَكْرٍ ، وَمِنَ الصَّبِيَّانِ عَلِيٌّ ، وَمِنَ النِّسَاءِ حَدِيجَةُ ، وَمِنَ الْعَبِيدِ بِلَالٌ . وَقَالَ عُرْوَةُ : أَسْلَمَ عَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ ، وَهُمَا ابْنَا ثَمَانَ سَيِّدَيْنِ ، وَبَايَعَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ الزُّبَيْرِ لِسَبْعِ أَوْ ثَمَانِ سَيِّدِينَ ، وَلَمْ يَرُدَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَحَدٍ إِسْلَامَهُ ، مِنْ صَغِيرٍ وَلَا كَبِيرٍ . فَأَمَّا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ » . / فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ ، فَإِنَّ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ لَا يُكْتَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، وَالْإِسْلَامُ يُكْتَبُ لَهُ لَا عَلَيْهِ ، وَيَسْعَدُ بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، فَهُوَ كَالصَّلَاةِ تَصِحُّ مِنْهُ وَتُكْتَبُ لَهُ وَإِنْ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ غَيْرُهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ الْمَحْضَةِ . فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ الْإِسْلَامَ يُوجِبُ الزَّكَاةَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ ، وَنَفَقَةَ قَرِيبِهِ الْمُسْلِمِ ، وَيَحْرِمُهُ مِيرَاثَ قَرِيبِهِ الْكَافِرِ ، وَيَفْسَخُ نِكَاحَهُ . قُلْنَا : أَمَّا الزَّكَاةُ فَإِنَّهَا نَفْعٌ ؛ لِأَنَّهَا سَبَبُ الزِّيَادَةِ وَالنَّمَاءِ ، وَتَحْصِينِ الْمَالِ وَالثَّوَابِ ، وَأَمَّا الْمِيرَاثُ وَالنَّفَقَةُ ، فَأَمْرٌ مُتَوَهَّمٌ ، وَهُوَ مَجْبُورٌ بِمِيرَاثِهِ مِنْ أَقَارِبِهِ الْمُسْلِمِينَ ، وَسُقُوطِ نَفَقَةِ أَقَارِبِهِ الْكَافِرِ ، ثُمَّ إِنَّ هَذَا الضَّرَرُ مَعْمُورٌ فِي جَنْبِ مَا يَحْصُلُ لَهُ مِنْ سَعَادَةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَخُلَاصِهِ مِنْ شَقَاءِ الدَّارَيْنِ وَالْخُلُودِ فِي الْجَحِيمِ ، فَيُنْزَلُ ذَلِكَ <sup>(١٠)</sup> مِنْزِلَةَ الضَّرَرِ فِي أَكْلِ الْقُوتِ ، الْمُتَضَمِّنِ قُوتَ مَا يَأْكُلُهُ وَكُلْفَةَ تَحْرِيكِهِ فِيهِ لَمَّا كَانَ بِقَاوَةِ بِهِ لَمْ يُعَدَّ ضَرَرًا ، وَالضَّرَرُ فِي مَسْأَلَتِنَا فِي جَنْبِ مَا يَحْصُلُ مِنَ النَّفْعِ ، أَذْنَى مِنْ ذَلِكَ بِكَثِيرٍ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ الْخِرْقَى اشْتَرَطَ

(٨) البيت ضمن أبيات له في : البداية والنهاية ٩/٨ .

(٩) في ب ، م : « حلم » .

(١٠) سقط من : ب ، م .

لصِحَّةِ إِسْلَامِهِ شَرْطَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَكُونَ لَهُ عَشْرُ سِنِينَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِضَرْبِهِ عَلَى الصَّلَاةِ لِعَشْرِ<sup>(١١)</sup> . وَالثَّانِي ، أَنْ يَعْقِلَ الْإِسْلَامَ . وَمَعْنَاهُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَبُّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . وَهَذَا لَا خِلَافَ فِي اشْتِرَاطِهِ . فَإِنَّ الطِّفْلَ الَّذِي لَا يَعْقِلُ ، لَا يَتَحَقَّقُ مِنْهُ اعْتِقَادُ الْإِسْلَامِ ، وَإِنَّمَا كَلَامُهُ لِقَلَقَةٍ بِلِسَانِهِ ، لَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ . وَأَمَّا اشْتِرَاطُهُ<sup>(١٢)</sup> الْعَشْرَ ، فَإِنَّ أَكْثَرَ الْمُصَحِّحِينَ لِإِسْلَامِهِ ، لَمْ يَشْتَرِطُوا ذَلِكَ ، وَلَمْ يَحْدُوا لَهُ حَدًّا مِنَ السِّنِينَ . وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مَتَى مَاحْصَلٌ ، لَا حَاجَةَ إِلَى زِيَادَةٍ عَلَيْهِ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، إِذَا كَانَ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ ، فَأَسْلَمَهُ إِسْلَامًا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ »<sup>(١٣)</sup> . فَدَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ حَدٌّ لَأَمْرِهِمْ ، وَصِحَّةُ عِبَادَتِهِمْ ، فَيَكُونُ حَدًّا لِصِحَّةِ إِسْلَامِهِمْ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : إِذَا أَسْلَمَ وَهُوَ ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ ، جُعِلَ إِسْلَامُهُ إِسْلَامًا . وَلَعَلَّهُ يَقُولُ : إِنَّ عَلِيًّا أَسْلَمَ وَهُوَ ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قِيلَ : إِنَّهُ مَاتَ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ . فَعَلَى هَذَا يَكُونُ إِسْلَامُهُ ، وَهُوَ ابْنُ خَمْسٍ ؛ لِأَنَّ مُدَّةَ النَّبِيِّ ﷺ / مِنْذُ بُعِثَ إِلَى أَنْ مَاتَ ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ سَنَةً ، وَعَاشَ عَلَى بَعْدِ<sup>(١٤)</sup> ذَلِكَ ثَلَاثِينَ سَنَةً ؛ فَذَلِكَ ثَلَاثٌ وَخَمْسُونَ ، فَإِذَا ضَمَمْتَ إِلَيْهَا خَمْسًا ، كَانَتْ ثَمَانِيَةً وَخَمْسِينَ . وَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ : أُجِيزُ إِسْلَامَ ابْنِ ثَلَاثِ سِنِينَ ، مَنْ أَصَابَ الْحَقَّ مِنْ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ أَجْزَأَهُ . وَهَذَا لَا يَكَادُ يَعْقِلُ الْإِسْلَامَ ، وَلَا يَذَرِي مَا يَقُولُ ، وَلَا يَثْبُتُ لِقَوْلِهِ حُكْمٌ ، فَإِنَّ<sup>(١٥)</sup> وَجَدَ ذَلِكَ مِنْهُ وَدَلَّتْ أَحْوَالُهُ وَأَقْوَالُهُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْإِسْلَامِ ، وَعَقْلِهِ إِيَّاهُ ، صَحَّ مِنْهُ كَغَيْرِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٥٤٣ - مسألة ؛ قال : ( فَإِنْ رَجَعَ ، وَقَالَ : لَمْ أَذِرْ مَا قُلْتُ . لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى قَوْلِهِ ، وَأُجِبَ عَلَى الْإِسْلَامِ )

وجعلته أن الصبي إذا أسلم ، وحكمنا بصحة إسلامه ، لمعرفةنا بعقله بأدلتيه ،

(١١) تقدم تخريجه ، في : ٣٥٠/٢ .

(١٢) في الأصل : « اشتراط » .

(١٣) في الأصل : « بعده » .

(١٤) في ب ، م ، « فإنه » .



فرجع ، وقال : لم أدر ما قلت . لم يُقبل قوله ، ولم يُبطل إسلامه الأول . وروى عن أحمد ، أنه يُقبل منه ، ولا يُجبر على الإسلام . قال أبو بكر : هذا قول مُحْتَمِل ؛ لأنَّ الصَّبِيَّ في مَظَنَّةِ النَّقْصِ ، فيجوزُ أن يكونَ صادقًا . قال : والعمل على الأول ؛ لأنه قد ثَبَتَ عقله للإسلام ، ومعرفة به بأفعاله أفعال العقلاء ، وتَصَرُّفَاتِهِ تَصَرُّفَاتِهِمْ ، وتَكَلُّمِهِ بكلامهم ، وهذا يحصل به معرفة عقله ؛ ولهذا اعتبرنا رُشْدَهُ بعد بلوغه بأفعاله وتَصَرُّفَاتِهِ ، وعَرَفْنَا جُنُونََ المَجْنُونِ وعَقْلَ العَاقِلِ بما يَصْدُرُ عنه من أفعاله وأقواله وأحواله ، فلا يزول ما عَرَفْنَاهُ بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُ . وهكذا كُلُّ من تَلَفَّظَ بالإسلام ، أو أَخْبَرَ عن نفسه به ، ثم أنكر معرفته بما قال ، لم يُقبل إنكاره ، وكان مُرْتَدًّا . نصَّ عليه أحمد في مواضع . إذا ثبت هذا ، فإنه إذا ارْتَدَّ ، صَحَّتْ رِدَّتُهُ . وبهذا قال أبو حنيفة . وهو الظاهر من مذهب مالك . وعند الشافعي : لا يصح إسلامه ولا رِدَّتُهُ . وقد روى عن أحمد ؛ أنه يصح إسلامه ، ولا تصح رِدَّتُهُ ؛ لقول النَّبِيِّ ﷺ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ ؛ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ » . وهذا يقتضي أن لا يُكْتَبَ عليه ذَنْبٌ ولا شَيْءٌ ، ولو صَحَّتْ رِدَّتُهُ ، لَكُتِبَتْ عليه . وأمَّا الإسلام فلا يُكْتَبُ عليه ، إنما يُكْتَبُ له ، ولأنَّ الرِّدَّةَ أمرٌ يُوجِبُ القتل ، فلم يَثْبُتْ حُكْمُهُ في حَقِّ الصَّبِيِّ كَالزَّانِي ، ولأنَّ الإسلام إنما صحَّ منه ؛ لأنه تَمَحُّضٌ مصلحة ، فأشبهه الوصية والتَّذْيِيرَ ، والرِّدَّةُ تَمَحُّضٌ مَضَرَّةٌ ومُفْسِدَةٌ ، فلم تلزم صِحَّتُهَا منه . فعلى هذا ، حُكْمُهُ حُكْمُ من لم يَرْتَدَّ ، فإذا بَلَغَ ، فإن أصَرَ على الكُفْرِ ، / كان مُرْتَدًّا حِينَئِذٍ .

١٥٤٤ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا يُقْتَلُ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَيُجَاوِزَ بَعْدَ بُلُوغِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِنْ ثَبَتَ عَلَى كُفْرِهِ قُتِلَ )

وجملته أن الصَّبِيَّ لا يُقْتَلُ ، سواء قلنا بصحة رِدَّتِهِ ، أو لم نُقْل ؛ لأنَّ الغلام لا يجب عليه عُقُوبَةٌ ، بدليل أنه لا يتعلق به حُكْمُ الزَّانِي والسَّرِيقَةِ وسائر<sup>(١)</sup> الحدود ، ولا يُقْتَلُ

(١) في ب ، م : « في سائر » .

قصاصًا ؛ فإذا بلغ ، فثبت على رِدَّتِهِ ، ثبت حُكْمُ الرِّدَّةِ حِينَئِذٍ ، فَيُسْتَتَابُ ثَلَاثًا ، فَإِنْ تَابَ ، وَإِلَّا قُتِلَ ، سَوَاءٌ قُلْنَا : إِنَّهُ كَانَ مُرْتَدًّا قَبْلَ بُلُوغِهِ أَوْ لَمْ نُقُلْ ، وَسَوَاءٌ <sup>(٢)</sup> كَانَ مُسْلِمًا أَوْ أَصْلِيًّا فَارْتَدَّ ، أَوْ كَانَ كَافِرًا فَأَسْلَمَ صَبِيًّا ثُمَّ ارْتَدَّ .

١٥٤٥ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا ارْتَدَّ الزَّوْجَانِ ، وَلِحَقًّا بِدَارِ الْحَرْبِ ، لَمْ يَجْرِ عَلَيْهِمَا وَلَا عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَوْلَادِهِمَا مِمَّنْ كَانُوا قَبْلَ الرِّدَّةِ رِقٌّ )

وجملته أن الرِّقَّ لا يَجْرِي على المُرْتَدِّ ، سواءً كان رجلًا أو امرأةً ، وسواءً لِحَقِّ بدارِ الحربِ أو أقام بدارِ الإسلامِ . وهذا قال الشافعيُّ . وقال أبو حنيفة : إِذَا لَحِقَتْ المُرْتَدَّةُ بدارِ الحربِ ، جازَ اسْتِرْقَاقُهَا ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ سَبَى بَنِي حَنِيفَةَ ، وَاسْتَرْقَى نِسَاءَهُمْ ، وَأُمُّ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ مِنْ سَبْيِهِمْ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ » <sup>(١)</sup> . وَلأنَّه لَا يَجُوزُ إِقْرَارُهُ عَلَى كُفْرِهِ ، فَلَمْ يَجْزِ اسْتِرْقَاقُهُ كَالرَّجُلِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّ الَّذِينَ سَبَاهُمْ أَبُو بَكْرٍ كَانُوا أَسْلَمُوا ، وَلَا ثَبَّتَ لَهُمْ حُكْمُ الرِّدَّةِ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ المُرْتَدَّةَ تُسَبَّى <sup>(٢)</sup> . قُلْنَا : هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ ، ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ . فَأَمَّا أَوْلَادُ المُرْتَدِّينَ <sup>(٣)</sup> ، فَإِنْ كَانُوا وَلِدُوا قَبْلَ الرِّدَّةِ ، فَإِنَّهُمْ مُحْكَمُونَ بِإِسْلَامِهِمْ تَبَعًا لِآبَائِهِمْ ، وَلَا يَتَّبَعُونَهُمْ فِي الرِّدَّةِ ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَغْلُو ، وَقَدْ تَبِعُوهُمْ فِيهِ ، فَلَا يَتَّبَعُونَهُمْ فِي الْكُفْرِ ، فَلَا يَجُوزُ اسْتِرْقَاقُهُمْ صِغَارًا ؛ لِأَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ ، وَلَا كِبَارًا ؛ لِأَنَّهُمْ إِنْ ثَبَّتُوا عَلَى إِسْلَامِهِمْ بَعْدَ كُفْرِهِمْ فَهُمْ مُسْلِمُونَ ، وَإِنْ كَفَرُوا فَهُمْ مُرْتَدُّونَ ، حُكْمُهُمْ حُكْمُ آبَائِهِمْ فِي الْاسْتِثَابَةِ ، وَتَحْرِيمِ الْاسْتِرْقَاقِ . وَأَمَّا مَنْ حَدَثَ بَعْدَ الرِّدَّةِ ، فَهُوَ مُحْكَمٌ بِكُفْرِهِ ، لِأنَّه وَلِدَ بَيْنَ أَبَوَيْنِ

(٢) سقطت الواو من : ب ، م .

(١) تقدم تخريجه ، في : ٥٥٠/٩ .

(٢) انظر : ما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب في الكفر بعد الإيمان ، من كتاب اللقطة . المصنف ١٧١/١٠ . وابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في الرجل يسلم ثم يرتد ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٦٧/٢ . والبيهقي ، في : باب ما جاء في سبي ذرية المرتدين ، من كتاب المرتد . السنن الكبرى ٢٠٨/٨ .

(٣) في ب : « المرتدة » .



كافرين ، ويجوز استرقاقه ؛ لأنه ليس بمُرْتَدٍّ . نصَّ عليه أحمد . وهو <sup>(٤)</sup> ظاهرُ كلام الخِرَقِي وأبي بكر . ويَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجُوزُ استرقاقهم ؛ لأنَّ آبَاءَهُمْ لَا يَجُوزُ استرقاقهم ، ولأنَّهم لَا يُقَرُّونَ بِالْجِزْيَةِ ، فَلَا يُقَرُّونَ / بِالْإِسْتِرْقَاقِ . وهذا مذهب الشَّافِعِيِّ . وقال أبو حنيفة : إنَّ وَلَدُوا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، لَمْ يَجُزِ استرقاقهم ، وإنَّ وَلَدُوا فِي دَارِ الْحَرْبِ ، جَازَ استرقاقهم . ولنا ، أنَّهم لَمْ يَثْبُتْ لَهُمْ حُكْمُ الْإِسْلَامِ ، فَجَازَ استرقاقهم ، كَوَلَدِ الْحَرَبِيِّينَ ، بِخِلَافِ آبَائِهِمْ . فعلى هذا ، إِذَا وَقَعَ فِي الْأَسْرِ بَعْدَ لُحُوقِهِ بِدَارِ الْحَرْبِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ سَائِرِ أَهْلِ دَارِ الْحَرْبِ ، وَإِنْ كَانَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، لَمْ يُقَرَّ بِالْجِزْيَةِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ بَذَلَ الْجِزْيَةَ بَعْدَ لُحُوقِهِ بِدَارِ الْحَرْبِ ، لَمْ يُقَرَّ بِهَا ؛ لِأَنَّهُ انْتَقَلَ إِلَى الْكُفْرِ بَعْدَ نُزُولِ الْقُرْآنِ . فَأَمَّا مَنْ كَانَ حَمَلًا حَالًا <sup>(٥)</sup> رِدَّتِهِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ <sup>(٦)</sup> أَنَّهُ كَالْحَادِثِ بَعْدَ كُفْرِهِ . وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، هُوَ كَالْمَوْلُودِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْجُودٌ ، وَلِهَذَا يَرِثُ . وَلَنَا ، أَنَّ أَكْثَرَ الْأَحْكَامِ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِهِ بَعْدَ الْوَضْعِ ، فَكَذَلِكَ هَذَا الْحُكْمُ .

١٥٤٦ - مسألة ؛ قال : ( وَمِنْ أَمْتَعَ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَوْلَادِهِمَا الَّذِينَ وَصَفْتُ مِنَ الْإِسْلَامِ بَعْدَ الْبُلُوغِ ، اسْتُتِيبَ ثَلَاثًا ، فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ قُتِلَ )

قوله : الَّذِينَ وَصَفْتُ . يَعْنِي الَّذِينَ وَلَدُوا قَبْلَ الرِّدَّةِ ، فَإِنَّهُمْ مُحْكَمُونَ بِإِسْلَامِهِمْ ، فَلَا يُسْتَرْقَوْنَ . وَمَتَى قَدَرَ عَلَى الزَّوْجَيْنِ ، أَوْ عَلَى أَوْلَادِهِمَا ، اسْتُتِيبَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ بِالْعَاقِلَاءِ ، فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ قُتِلَ ، وَمَنْ كَانَ غَيْرَ بَالِغٍ ، انْتَظَرْنَا بُلُوغَهُ ، ثُمَّ اسْتَتَبْنَاهُ ، فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ قُتِلَ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُحْبَسَ حَتَّى لَا يَهْرُبَ .

فصل : ومتى ارتدَّ أهلُ بلدٍ ، وَجَرَتْ فِيهِ أَحْكَامُهُمْ ، صَارُوا دَارَ حَرْبٍ ؛ فِي اغْتِنَامِ أَمْوَالِهِمْ ، وَسَبْيِ ذُرَارِيهِمُ الْحَادِثِينَ بَعْدَ الرِّدَّةِ ، وَعَلَى الْإِمَامِ قِتَالُهُمْ ، فَإِنْ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ،

(٤) فِي ب : « وَهَذَا هُوَ » .

(٥) فِي ب ، م : « حِينَ » .

(٦) فِي ب زِيَادَةٌ : « فِي » .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَاتَلَ أَهْلَ الرُّدَّةِ بِجَمَاعَةِ الصَّحَابَةِ ، وَلَأنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَمَرَ بِقِتَالِ الْكُفَّارِ فِي  
مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ ، وَهَؤُلَاءِ أَحَقُّهُمْ بِالْقِتَالِ ؛ لِأنَّ تَرْكَهُمْ رَبُّمَا أَغْرَى أَمْثَالَهُمْ بِالتَّشْبِيهِ بِهِمْ ،  
وَالْإِزْدَادِ مَعَهُمْ ، فَيَكْثُرُ الضَّرَرُ بِهِمْ . وَإِذَا قَاتَلَهُمْ ، قَتَلَ مِنْ قَدَرٍ عَلَيْهِ ، وَيَتَّبِعُ مُذْبِرُهُمْ ،  
وَيُجَازُ عَلَى جَرِيحِهِمْ ، وَتُعْنَمُ أَمْوَالُهُمْ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا تَصِيرُ  
دَارَ حَرْبٍ حَتَّى تَجْمَعَ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ ؛ أَنْ تَكُونَ مُتَاخِمَةً لِدَارِ الْحَرْبِ ، لَا شَيْءَ بَيْنَهُمَا  
مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ . الثَّانِي ، أَنْ لَا يَبْقَى فِيهَا مُسْلِمٌ وَلَا ذِمِّيٌّ آمِنٌ . الثَّلَاثُ ، أَنْ تَجْرِيَ فِيهَا  
ظ ١٦٩/٩ أَحْكَامُهُمْ . وَلَنَا ، أَنَّهَا دَارُ كُفَّارٍ ، فِيهَا أَحْكَامُهُمْ ، فَكَانَتْ / دَارَ حَرْبٍ ، كَمَا لَوْ اجْتَمَعَ  
فِيهَا هَذِهِ الْخِصَالُ ، أَوْ دَارَ الْكُفَرَةِ الْأَصْلِيِّينَ .

**فصل :** وَإِنْ قَتَلَ الْمُرْتَدُّ مَنْ يُكَافئه عَمْدًا ، فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ .  
وَالْوَلِيُّ مُخَيَّرٌ بَيْنَ قَتْلِهِ وَالْعَفْوِ عَنْهُ ، فَإِنْ اخْتَارَ الْقِصَاصَ ، قُدِّمَ عَلَى قَتْلِ الرُّدَّةِ ، سِوَاءٍ  
تَقَدَّمَ الرُّدَّةُ أَوْ تَأَخَّرَتْ ؛ لِأنَّهُ حَقٌّ آدَمِيٌّ ، وَإِنْ عَفَا عَلَى مَالٍ ، وَجَبَتْ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ .  
وَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ خَطَأً ، وَجَبَتْ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ ؛ لِأنَّهُ لَا عَاقِلَةَ لَهُ . قَالَ الْقَاضِي : وَتُؤْخَذُ مِنْهُ  
الدِّيَّةُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ ؛ لِأنَّهَا دِيَّةُ الْخَطَأِ ، فَإِنْ قُتِلَ أَوْ مَاتَ ، أُخِذَتْ مِنْ مَالِهِ فِي الْحَالِ ؛  
لِأنَّ الدِّينَ الْمُؤَجَّلَ يَحُلُّ بِالْمَوْتِ فِي حَقِّ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَجِبَ الدِّيَّةُ عَلَيْهِ  
حَالَةً ؛ لِأنَّهَا إِنَّمَا أُجِّلَتْ فِي حَقِّ الْعَاقِلَةِ تَخْفِيفًا عَلَيْهِمْ ، لِأنَّهُمْ يَحْمِلُونَ عَنْ غَيْرِهِمْ عَلَى  
سَبِيلِ الْمُوَاسَاةِ ، فَأَمَّا الْجَانِي ، فَتَجِبُ عَلَيْهِ حَالَةً ؛ لِأنَّهَا بَدَلٌ عَنْ مُتْلَفٍ ، فَكَانَتْ  
حَالَةً ، كَسَائِرِ أَبْدَالِ الْمُتْلَفَاتِ .

١٥٤٧ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : ( وَمَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْإِبْرَةِ ، كَانَ أَوْلَادُهُ الْأَصَاغِرُ تَبَعًا  
لَهُ )

وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : إِذَا أَسْلَمَ أَبَوَاهُ أَوْ أَحَدُهُمَا ، وَأَدْرَكَ فَأَبَى  
الْإِسْلَامَ ، أُجْبِرَ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يُقْتَلْ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ أَسْلَمَ الْأَبُ ، تَبِعَهُ أَوْلَادُهُ ، وَإِنْ  
أَسْلَمَتِ الْأُمُّ لَمْ يَتَّبِعُوهَا ؛ لِأنَّ وَلَدَ الْحَرِيِّينَ <sup>(١)</sup> يَتَّبِعُ أَبَاهُ دُونَ أُمِّهِ ، بِدَلِيلِ الْمَوْلِيِّينَ إِذَا كَانَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « الْحَرِيُّ » .



لهما ولدٌ ، كان ولاؤه لمَوْلَى أبيه دُونَ مَوْلَى أمِّه ، ولو كان الأبُّ عبدًا والأمُّ<sup>(٢)</sup> مَوْلَاةً ، فَأُعْتِقَ العبدُ ، لَجَرَ ولاءٌ ولِده إلى مَواليه ، ولأنَّ الولدَ يَشْرُفُ بِشَرَفِ أبيه ، وَيَنْتَسِبُ إلى قَبِيلَتِهِ دُونَ قَبِيلَةِ أمِّه ، فوجبَ أنْ يَتَّبَعَ أباهُ في دِينِهِ أَيْ دِينِ كان . وقال الثَّوْرِيُّ : إِذَا بَلَغَ خَيْرٌ بين دِينِ أبيه ودِينِ أمِّه ، فَأَيُّهُمَا اخْتَارَهُ كان على دِينِهِ . ولعلَّه يَحْتَجُّ بِحَدِيثِ العُلامِ الَّذِي أَسْلَمَ أبوه ، وَأَبَتْ أمُّه أَنَّ تُسْلِمَ ، فَخِيَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بين أبيه وأمِّه<sup>(٣)</sup> . ولنا ، أَنَّ الولدَ يَتَّبِعُ أَبَوَيْهِ في الدِّينِ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا ، وَجِبَ أنْ يَتَّبَعَ المُسْلِمَ منهما ، كَوَلَدِ المُسْلِمِ مِنَ الكُتَابِيَّةِ ، وَلأنَّ الإسلامَ يَعْلُو ولا يُعْلَى ، وَيَتَرَجَّحُ الإسلامُ بأَشْيَاءَ ؛ منها أَنَّهُ دِينُ اللَّهِ الَّذِي رَضِيَهِ لِعِبَادِهِ ، وَبَعَثَ به رُسُلُهُ دُعَاةً لِحَلْقِهِ إِلَيْهِ ، وَمِنْهَا أَنَّهُ تَحْصُلُ به السَّعَادَةُ في الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَيَتَخَلَّصُ به في الدُّنْيَا / مِنَ القَتْلِ وَالاسْتِرْقَاقِ وَأَدَاءِ الْجِزْيَةِ ، وَفي الْآخِرَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ وَعَذَابِهِ ، وَمِنْهَا أَنَّ الدَّارَ دارُ الإسلامِ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِ لَقِيْطِهَا ، وَمَنْ لَا يُعْرِفُ حَالَهُ فِيهَا ، وَإِذَا كَانَ مُحْكومًا بِإِسْلَامِهِ ،<sup>(٤)</sup> أَجْبَرَ عَلَيْهِ إِذَا امْتَنَعَ مِنْهُ بِالْقَتْلِ ، كَوَلَدِ المُسْلِمِينَ ، وَلأنَّهُ مُسْلِمٌ ، فَإِذَا رَجَعَ عَنِ إِسْلَامِهِ ، وَجِبَ قَتْلُهُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ »<sup>(٥)</sup> ، وَبِالْقِيَاسِ عَلَى غَيْرِهِ . وَلَنَا عَلَى مَالِكٍ ، أَنَّ الأمَّ أَحَدُ الأبَوَيْنِ ، فَيَتَّبَعُهَا وَلِذَلِكَ فِي الإسلامِ ، كَالأَبِ ، بَلِ الأمُّ أَوْلَى بِهِ ، لِأَنَّهَا أَخَصُّ بِهِ ، لِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ مِنْهَا حَقِيقَةً ، وَتَخْتَصُّ بِحَمْلِهِ وَرِضَاعِهِ ، وَيَتَّبَعُهَا فِي الرُّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ وَالتَّذْيِيرِ وَالكُتَابَةِ ، وَلأنَّ سَائِرَ الْحَيَوَانَاتِ يَتَّبِعُ الْوَلَدُ أمَّهُ دُونَ أَبِيهِ ، وَهَذَا يُعَارِضُ مَا ذَكَرَهُ<sup>(٦)</sup> . وَأَمَّا تَخْيِيرُ العُلامِ ، فَهُوَ فِي الْحَضَانَةِ لَا فِي الدِّينِ .

١٥٤٨ - مسألة ؛ قال : ( وَكَذَلِكَ مَنْ مَاتَ مِنَ الْأَبَوَيْنِ عَلَى كُفْرِهِ ، فُسِمَ لَهُ الْمِيرَاثُ ؛ وَكَانَ مُسْلِمًا بِمَوْتِ مَنْ مَاتَ مِنْهُمَا )

(٢) في م : « أو الأم » .

(٣) تقدم تخريجه ، في : ٤١٣/١١ .

(٤-٤) سقط من : ب . ومكانه بياض .

(٥) تقدم تخريجه ، في : ٥٥٠/٩ .

(٦) في الأصل : « ذكره » .

يعنى ، إذا مات أحد أبوي الولد الكافرين ، صار الولد مسلماً بموته ، وقسم له الميراث . وأكثر الفقهاء على أنه لا يحكم بإسلامه بموتهما ولا موت أحدهما ؛ لأنه ثبت<sup>(١)</sup> كفره تبعاً ، ولم يوجد منه إسلام ، ولا ممن هو تابع له ، فوجب إبقاؤه على ما كان عليه ، ولأنه لم ينقل عن النبي ﷺ ، ولا عن أحد من خلفائه ، أنه أجبر أحداً من أهل الذمة على الإسلام بموت<sup>(٢)</sup> أبيه ، مع أنه لم يخل زمنهم عن موت بعض أهل الذمة عن يتيم . ولنا ، قول النبي ﷺ : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ وَيُمَجِّسَانِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . فجعل كفره بفعل أبويه ، فإذا مات أحدهما ، انقطعت التبعية ، فوجب إبقاؤه على الفطرة التي ولد عليها ، ولأن المسألة مفروضة في من مات أبوه في دار الإسلام ، وقضية الدار الحكم بإسلام أهلها ، ولذلك حكمنا بإسلام لقيطها ، وإنما ثبت الكفر للطفل الذي له أبوان ، فإذا عُدِمَا أو أحدهما ، وجب إبقاؤه على حكم الدار ، لا نقطاع تبعيته لمن يكفر بها ، وإنما قسم له الميراث ، لأن إسلامه إنما ثبت بموت أبيه الذي استحق به الميراث ، فهو سبب لهما ، فلم يتقدم الإسلام المانع من الميراث على استحقاقه ، ولأن الحرية المعلقة بالموت ، / لا توجب الميراث فيما إذا قال سيّد العبد له : إذا مات أبوك فأنت حر . فمات أبوه ، فإنه يعتق ، ولا يرث ، فيجب أن يكون الإسلام المعلق بالموت لا يمنع الميراث ، وهذا فيما إذا كان في دار الإسلام ؛ لأنه متى انقطعت تبعيته لأبويه أو أحدهما ، ثبت له حكم الدار ، فأما دار الحرب ، فلا تحكم بإسلام ولد الكافرين فيها بموتهما<sup>(٤)</sup> ، ولا موت أحدهما ؛ لأن الدار لا تحكم بإسلام أهلها ، وكذلك لم تحكم بإسلام لقيطها .

١٥٤٩ - مسألة ؛ قال : ( ومن شهد عليه بالردة ، فقال : ما كفرت . فإن شهد

(١) في ب ، م : « ثبت » .

(٢) في الأصل : « موت » .

(٣) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٧٨ .

(٤) في ب ، م : « بموتها » .



أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، لَمْ يُكْشَفْ عَنْ شَيْءٍ )

الكلام في هذه المسألة في فصلين :

**أحدهما :** أنه إذا شهد عليه بالردة من تثبت الردة بشهادته ، فأنكر ، لم يقبل إنكاره ، واستتيب ، فإن تاب ، وإلا قتل . وحكى عن بعض أصحاب أبي حنيفة ، أن إنكاره يكفي في الرجوع إلى الإسلام ، ولا يلزمه النطق بالشهادة ؛ لأنه لو أقر بالكفر ثم أنكره ، قبل منه ، ولم يكلف الشهادتين ، كذا ههنا . ولنا ، ما روى الأثرم ، بإسناده عن علي ، رضي الله عنه ، أنه أتى برجل عربي قد تنصر ، فاستتابه ، فأبى أن يتوب ، فقتله ، وأتى برهط يصلون وهم زنادقة ، وقد قامت عليهم بذلك الشهود العدول ، فجحدوا ، وقالوا : ليس لنا دين إلا الإسلام<sup>(١)</sup> . فقتلهم ، ولم يستتبهم ، ثم قال : أتدرون لم استتب النصراني ؟ استتبته ؛ لأنه أظهر دينه ، فأما الزنادقة الذين قامت عليهم البينة ، فإنما قتلهم لأنهم جحدوا ، وقد قامت عليهم البينة<sup>(٢)</sup> . ولأنه قد ثبت كفره ، فلم يحكم بإسلامه بدون الشهادتين ، كالكافر الأصلي ، ولأن إنكاره تكذيب للبينة ، فلم تسمع ، كسائر الدعاوى . فأما إذا أقر بالكفر ثم أنكر ، فيحتمل أن نقول فيه كمسألتنا ، وإن سلمنا ، فالفرق بينهما أن الحد وجب بقوله ، فقبل رجوعه عنه ، وما ثبت بالبينة لم يثبت بقوله ، فلا يقبل رجوعه عنه ، كالزنى ، لو ثبت بقوله فرجع ، كُف عنه ، وإن ثبت بيئته ، لم يقبل رجوعه .

**فصل :** وتقبل الشهادة على الردة من عدلين ، في / قول أكثر أهل العلم . وبه يقول ١٧١/٩ مالک ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأصحاب الرأي . قال ابن المنذر : ولا نعلم أحدا خالفهم ، إلا الحسن ، قال : لا يقبل في القتل إلا أربعة ؛ لأنها شهادة بما يوجب القتل ، فلم يقبل فيها إلا أربعة ، قياسا على الزنى . ولنا ، أنها شهادة في غير الزنى ، فقبلت من

(١) في ب : « سلام » . وفي م : « إسلام » .

(٢) لم نجد هذه القصة عن علي فيما بين أيدينا .

عَدْلَيْنِ ، كَالشَّهَادَةِ عَلَى السَّرِقَةِ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الزَّنى ، فَإِنَّهُ لَمْ يُعْتَبَرْ فِيهِ الْأَرْبَعَةُ لِعِلَّةِ الْقَتْلِ ، بِدَلِيلِ اعْتِبَارِ ذَلِكَ فِي زِنَى الْبَكْرِ ، وَلَا قَتْلَ فِيهِ ، وَإِنَّمَا الْعِلَّةُ كَوْنُهُ زِنًى ، وَلَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ فِي الرَّدَّةِ ، ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْقَذْفَ بِالزَّنى يُوجِبُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، بِخِلَافِ الْقَذْفِ بِالرَّدَّةِ .

**الفصل الثانى :** أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَتْ رِدَّتُهُ بِالْبَيِّنَةِ ، أَوْ غَيْرِهَا ، فَشَهِدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، لَمْ يُكْشَفْ عَنْ صِحَّةِ مَا شَهِدَ عَلَيْهِ بِهِ ، وَخُلِيَ سَبِيلُهُ ، وَلَا يُكَلِّفُ الْإِقْرَارَ بِمَا نُسِبَ إِلَيْهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وَلَأنَّ هَذَا يَثْبُتُ بِهِ إِسْلَامُ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ ، فَكَذَلِكَ إِسْلَامُ الْمُرْتَدِّ ، وَلَا حَاجَةَ مَعَ ثُبُوتِ إِسْلَامِهِ إِلَى الْكَشْفِ عَنْ صِحَّةِ رِدَّتِهِ . وَكَلَامُ الْخَرَقِيِّ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ كَفَرَ بِجَحْدِ الْوَحْدَانِيَّةِ ، أَوْ جَحْدِ رِسَالَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ ، أَوْ جَحْدِ هُمَا مَعًا ، فَأَمَّا مَنْ كَفَرَ بِغَيْرِ هَذَا ، فَلَا يَحْصُلُ إِسْلَامُهُ إِلَّا بِالْإِقْرَارِ بِمَا جَحَدَهُ . وَمَنْ أَقَرَّ بِرِسَالَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَأَنْكَرَ كَوْنَهُ مَبْعُوثًا إِلَى الْعَالَمِينَ ، لَا يَثْبُتُ إِسْلَامُهُ حَتَّى يَشْهَدَ أَنَّ <sup>(٤)</sup> مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ إِلَى الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ ، أَوْ يَتَّبِعَ مَعَ الشَّهَادَتَيْنِ مِنْ كُلِّ دِينٍ خَالَفَ <sup>(٥)</sup> الْإِسْلَامَ . وَإِنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ <sup>(٦)</sup> مَبْعُوثٌ بَعْدَ غَيْرِ هَذَا ؛ لَزِمَهُ الْإِقْرَارُ بِأَنَّ هَذَا الْمَبْعُوثَ هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى الشَّهَادَتَيْنِ ، اخْتَمَلَ أَنَّهُ أَرَادَ مَا اعْتَقَدَهُ . وَإِنْ ارْتَدَّ بِجُحُودِ فَرَضٍ ، لَمْ يُسَلِّمْ حَتَّى يَقَرَّ بِمَا جَحَدَهُ ، وَيُعِيدَ الشَّهَادَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ كَذَّبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ بِمَا اعْتَقَدَهُ . وَكَذَلِكَ إِنْ جَحَدَ نَبِيًّا ، أَوْ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ كِتَابًا مِنْ كُتُبِهِ ، أَوْ مَلَكًا مِنْ مَلَائِكَتِهِ الَّذِينَ ثَبَتَ أَنَّهُمْ مَلَائِكَةُ اللَّهِ ، أَوْ اسْتَبَاحَ مُحَرَّمًا ، فَلَا بُدَّ فِي إِسْلَامِهِ مِنَ الْإِقْرَارِ /

ظ ١٧١/٩

(٣) تقدم تخرجه ، فى : ٦/٤ .

(٤) فى ب زيادة : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ » .

(٥) فى م : « يَخَالَفُ » .

(٦) فى ب زيادة لفظ الجلالة .

بما جحدَه . وأما الكافر بجحدِ الدين من أصله ، إذا شهد أن محمداً رسول الله ، واقتصر على ذلك ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، يُحكّم بإسلامه ؛ لأنه روى أن يهودياً قال : أشهد أن محمداً رسول الله . ثم مات ، فقال النبي ﷺ : « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ » <sup>(٧)</sup> . ولأنه لا يُقرُّ برسالة محمد ﷺ إلا وهو مُقرٌّ بمن أرسله ، وبتوحيده ؛ لأنه صدّق النبي ﷺ فيما جاء به ، وقد جاء بتوحيده . والثانية ، أنه إن كان مُقرّاً بالتوحيد كاليهود ، حكّم بإسلامه ؛ لأن توحيد الله ثابت في حقه ، وقد ضم إليه الإقرار برسالة محمد ﷺ ، فكمّل إسلامه ، وإن كان غير مُوحّد ، كالتصارى والمجوس والوثنيين ، لم يُحكّم بإسلامه حتى يشهد <sup>(٨)</sup> أن لا إله إلا الله . وهذا جاء أكثر الأخبار ، وهو الصحيح ؛ لأن من يجحد <sup>(٩)</sup> شيئين لا يزول جحدُهما إلا بإقراره بهما جميعاً . وإن قال : أشهد أن النبي رسول الله . لم تُحكّم بإسلامه ؛ لأنه يحتمل أن يُريد غير نبينا . وإن قال : أنا مؤمن . أو : أنا مُسلم . فقال القاضي : يُحكّم بإسلامه بهذا ، وإن لم يلفظ بالشهادتين ؛ لأنهما اسمان لشيء معلوم معروف وهو الشهادتان ، فإذا أُخبر عن نفسه بما تضمن الشهادتين ، كان مُخبراً بهما . وروى المقداد ، أنه قال : يا رسول الله ، <sup>(١٠)</sup> « أَرَأَيْتَ إِنْ » لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ ، فَقَاتَلَنِي ، فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ بِالسَّيْفِ ، فَقَطَعَهَا ، ثُمَّ لاذَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ ، فَقَالَ : أَسْلَمْتُ . أَفَأَقْتُلُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا ؟ قَالَ : « لَا تَقْتُلُهُ ، فَإِنْ قَتَلْتُهُ ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ <sup>(١١)</sup> « كَلِمَتُهُ الَّتِي قَالَهَا » . وعن عمران

(٧) أخرجه البخارى ، في : باب إذا أسلم النصبى فمات هل يُصلّى عليه ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ١١٨/٢ . وأبو داود ، في : باب في عيادة الذمى ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ١٦٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦٠/٣ ، ٢٨٠ . والبيهقى ، في : باب عيادة المسلم غير المسلم ... ، من كتاب الجنائز . السنن الكبرى ٣٨٣/٣ .

(٨) في الأصل : « شهد » .

(٩) في ب ، م : « جحد » .

(١٠-١١) في الأصل : « إني » .

(١١) في الأصل زيادة : « لك » .



ابن حُصَيْنٍ . قال : أصاب المسلمون رجلاً من بني عقيل ، فأتوا به النبي ﷺ ، فقال : يا محمد ، إني مسلمٌ . فقال رسول الله ﷺ : « لَوْ كُنْتَ قُلْتَ وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرَكَ ، أَفْلَحْتَ كُلَّ الْفَلَاحِ » . رواهما مسلمٌ <sup>(١٢)</sup> . ويَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا فِي الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ ، أَوْ مَنْ جَحَدَ الْوَحْدَانِيَّةَ ، أَمَّا مَنْ كَفَرَ بِجَحْدِ نَبِيِّ أَوْ كِتَابٍ أَوْ فَرِيضَةٍ <sup>(١٣)</sup> ونحو هذا <sup>(١٤)</sup> ، فَلَا يَصِيرُ مُسْلِمًا بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ رَبِّمَا اعْتَقَدَ أَنَّ الْإِسْلَامَ مَا هُوَ عَلَيْهِ ، فَإِنَّ أَهْلَ الْبِدْعِ كُلَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُمْ هُمُ الْمُسْلِمُونَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ / هُوَ كَافِرٌ . ١٧٢/٩

**فصل :** وإذا أتى الكافر بالشهادتين ، ثم قال : لم أريد الإسلام فقط . صار مُرْتَدًّا ، وَيُجْبَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رَوَايَةِ جَمَاعَةٍ . وَنُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَقْبَلُ مِنْهُ ، وَلَا يُجْبَرُ عَلَى الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الصَّدْقَ ، فَلَا يُرَاقُ دَمُهُ بِالشُّبْهَةِ ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ ، فَيُقْتَلُ إِذَا رَجَعَ ، كَمَا لَوْ طَالَتْ مُدَّتُهُ .

**فصل :** وإذا صَلَّى الْكَافِرُ ، حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ ، سَوَاءً كَانَ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، أَوْ دَارِ الْإِسْلَامِ ، أَوْ صَلَّى جَمَاعَةً أَوْ إِفْرَادًا <sup>(١٥)</sup> . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ صَلَّى فِي دَارِ الْحَرْبِ ، حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ ، وَإِنْ صَلَّى فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ صَلَّى رِيَاءً وَتَقِيَّةً . وَلَنَا ، أَنَّ مَا كَانَ إِسْلَامًا فِي دَارِ الْحَرْبِ ، كَانَ إِسْلَامًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ،

---

(١٢) أَخْرَجَ الْأَوَّلُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ قَتْلِ الْكَافِرِ بَعْدَ أَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ٩٥/١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ حَدَّثِي خَلِيفَةَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي ، فِي : بَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ﴾ ، مِنْ كِتَابِ الدِّيَاتِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٠٩/٥ ، ٣/٩ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ عَلَى مَا يِقَاتِلُ الْمُشْرِكُونَ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٢/٢ .

وَأَخْرَجَ الثَّانِي مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ لَا وِفَاءَ بِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، مِنْ كِتَابِ النَّذْرِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٢٦٢/٣ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي النَّذْرِ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَالنَّذْرِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢١٤/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا أَحْرَزَ الْعَدُوُّ مِنْ مَالِ الْمُسْلِمِينَ ، مِنْ كِتَابِ السَّيْرِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٢٣٦/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٣٠/٤ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ .

(١٣-١٣) فِي م : « وَنَحْوُهَا » .

(١٤) فِي ب ، م : « فَرَادَى » .

كالشهادتين، ولأن الصلاة رُكنٌ يختصُّ به الإسلام، فحكمٌ بإسلامه به كالشهادتين. واحتمال التقيّة والرياء، يَبْطُلُ بالشهادتين. وسواء كان أصلياً أو مُرتدّاً. وأمّا سائر الأركان، من الزكاة والصيام والحج، فلا يُحكمُ بإسلامه به، فإن المُشْرِكِينَ كانوا يُحْجُّون في عهد رسول الله ﷺ، حتى مَنَعَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، فقال: «لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ»<sup>(١٥)</sup>. والزكاة صدقةٌ، وهم يَتَصَدَّقُونَ. وقد فُرِضَ على نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ مِنَ الزكاةِ مِثْلَى ما يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ولم يَصِيرُوا بِذَلِكَ مُسْلِمِينَ، وأمّا الصيامُ فلكلِّ أَهْلِ دِينٍ صِيَامٌ، ولأنَّ الصيامَ ليسَ بِفِعْلٍ، إِنَّمَا هُوَ إِمْسَاكٌ عَنْ أَفْعَالٍ مَخْصُوصَةٍ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ، وَقَدْ يَتَّفِقُ هَذَا مِنَ الْكَافِرِ، كاتِّفَاقِهِ مِنَ الْمُسْلِمِ، وَلَا عِبْرَةَ بَيْنَهُ الصِّيَامُ؛ لِأَنَّهَا أَمْرٌ بَاطِنٌ، لَا عِلْمَ لَنَا بِهِ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهَا أَفْعَالٌ تَتَمَيَّزُ عَنْ أَفْعَالِ الْكَافِرِ، وَيَخْتَصُّ بِهَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ، وَلَا يَثْبُتُ الْإِسْلَامُ حَتَّى يَأْتِيَ بِصَلَاةٍ يَتَمَيَّزُ بِهَا عَنْ صَلَاةِ الْكَافِرِ، مِنْ اسْتِقْبَالِ قِبْلَتِنَا، وَالرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ، وَلَا يَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ الْقِيَامِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُومُونَ فِي صَلَاتِهِمْ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَصْلِيِّ وَالْمُرْتَدِّ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ مَا حَصَلَ بِهِ الْإِسْلَامُ فِي الْأَصْلِيِّ، حَصَلَ بِهِ فِي حَقِّ الْمُرْتَدِّ، كَالشَّهَادَتَيْنِ. فَعَلَى هَذَا، لَوْ مَاتَ الْمُرْتَدُّ، فَأَقَامَ وَرَثَتُهُ بَيْنَهُ أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ رِدَّتِهِ، حُكِمَ لَهُمُ بِالْمِيرَاثِ، إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ أَنَّهُ ارْتَدَّ بَعْدَ صَلَاتِهِ / أَوْ تَكُونُ رِدَّتُهُ بِجَحْدِ فَرِيضَةٍ، أَوْ كِتَابٍ، أَوْ نَبِيِّ، أَوْ مَلِكٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنْ الْبِدْعِ الَّتِي يَنْتَسِبُ أَهْلُهَا إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ بِصَلَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ وَجُوبَ الصَّلَاةِ، وَيَفْعَلُهَا مَعَ كُفْرِهِ، فَأَشْبَهَ فِعْلُهُ غَيْرَهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٧٢/٩ ظ

**فصل:** وإذا أُكْرِهَ عَلَى الْإِسْلَامِ مَنْ لَا يَجُوزُ إِكْرَاهُهُ، كَالذَّمِّيِّ وَالْمُسْتَأْمِنِ، فَأُسْلِمَ، لَمْ يَثْبُتْ لَهُ حُكْمُ الْإِسْلَامِ،<sup>(١٦)</sup> حَتَّى يُوجَدَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى إِسْلَامِهِ طَوْعًا، مِثْلَ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الْإِسْلَامِ<sup>(١٦)</sup> بَعْدَ زَوَالِ الْإِكْرَاهِ عَنْهُ. فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْكَافِرِ. وَإِنْ رَجَعَ إِلَى دِينِ الْكُفْرِ، لَمْ يَجْزِ قَتْلُهُ وَلَا إِكْرَاهُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ. وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: يَصِيرُ مُسْلِمًا فِي الظَّاهِرِ، وَإِنْ رَجَعَ عَنْهُ قُتِلَ إِذَا

(١٥) تقدم ترجمته، في: ٣٦/٥.

(١٦-١٦) سقط من: ب. نقل نظر.

امْتَنَعَ عَنِ الْإِسْلَامِ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فَإِذَا قَالُوهَا ، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا » <sup>(١٧)</sup> . ولأنَّه أتى بقَوْلِ الْحَقِّ ، فَلَزِمَهُ حُكْمُهُ ، كَالْحَرْبِيِّ إِذَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ . ولنا ، أَنَّهُ أُكْرِهَ عَلَى مَا لَا يَجُوزُ إِكْرَاهُهُ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَثْبُتْ حُكْمُهُ فِي حَقِّهِ ، كَالْمُسْلِمِ إِذَا أُكْرِهَ عَلَى الْكُفْرِ ، وَالذَّلِيلُ عَلَى تَحْرِيمِ الْإِكْرَاهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ <sup>(١٨)</sup> . وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الذَّمَّ إِذَا أَقَامَ عَلَى مَا عُوْهِدَ عَلَيْهِ وَالْمُسْتَأْمَنَ ، لَا يَجُوزُ نَقْضُ عَهْدِهِ ، وَلَا إِكْرَاهُهُ عَلَى مَا لَمْ يَلْتَزِمَهُ <sup>(١٩)</sup> . ولأنَّه أُكْرِهَ عَلَى مَا لَا يَجُوزُ إِكْرَاهُهُ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَثْبُتْ حُكْمُهُ فِي حَقِّهِ ، كَالْإِقْرَارِ وَالْعِتْقِ . وفَارَقَ الْحَرْبِيَّ وَالْمُرْتَدَّ ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ قَتْلُهُمَا ، وَإِكْرَاهُهُمَا عَلَى الْإِسْلَامِ ، بَأَنَّ يَقُولَ : إِنْ أَسْلَمْتَ وَإِلَّا قَتَلْنَاكَ . فَمَتَى أَسْلَمَ ، حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ ظَاهِرًا . وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ زَوَالِ الْإِكْرَاهِ عَنْهُ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّهُ أُكْرِهَ بِحَقِّ ، فَحُكِمَ بِصِحَّةِ مَا يَأْتِي بِهِ ، كَمَا لَوْ أُكْرِهَ الْمُسْلِمُ عَلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى ، وَأَمَّا فِي الْبَاطِنِ ، فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَبِّهِمْ ، فَإِنْ مَنَ اعْتَقَدَ الْإِسْلَامَ بَقَلْبِهِ ، وَأَسْلَمَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ <sup>(٢٠)</sup> ، فَهُوَ مُسْلِمٌ عِنْدَ اللَّهِ ، مَوْعُودٌ بِمَا وَعَدَ بِهِ مَنْ أَسْلَمَ طَائِعًا ، وَمَنْ لَمْ يَعْتَقِدِ الْإِسْلَامَ بَقَلْبِهِ <sup>(٢١)</sup> ، فَهُوَ بَاقٍ عَلَى كُفْرِهِ ، لَا حَظَّ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ ، سِوَاءٍ فِي هَذَا مَنْ يُجْزَى إِكْرَاهُهُ ، وَمَنْ لَا يُجْزَى إِكْرَاهُهُ ، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ لَا يَحْصُلُ بَدُونِ اعْتِقَادِهِ مِنَ الْعَاقِلِ ، بِدَلِيلِ أَنْ / الْمُنَافِقِينَ كَانُوا يُظْهِرُونَ الْإِسْلَامَ ، وَيَقُومُونَ بِفَرَائِضِهِ ، وَلَمْ يَكُونُوا مُسْلِمِينَ .

**فصل :** وَمَنْ أُكْرِهَ عَلَى الْكُفْرِ ، فَأَتَى بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ ، لَمْ يَصِرْ كَافِرًا . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : هُوَ كَافِرٌ فِي الظَّاهِرِ ، تَبَيَّنَ مِنْهُ أَمْرَانَهُ ، وَلَا يَرِثُهُ الْمُسْلِمُونَ إِنْ مَاتَ ، وَلَا يُغَسَّلُ ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَهُوَ مُسْلِمٌ فِيمَا بَيْنَهُ

(١٧) تقدم تخريجه ، في : ٦/٤ .

(١٨) سورة البقرة ٣٥٦ .

(١٩) في الأصل : « يلزمه » .

(٢٠) في م : « الله تعالى » .

(٢١) سقط من : ب .



وبين الله تعالى ؛ لأنه نطق بكلمة الكفر ، فأشبهه المختار . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ ﴾ (٢٢) . وروى أن عمارة أخذته المشركون ، فضربوه حتى تكلم بما طلبوا منه ، ثم أتى النبي ﷺ ، وهو يبكي ، فأخبره ، فقال له النبي ﷺ : « إِنْ عَادُوا فَعُدْ » (٢٣) . وروى أن الكفار كانوا يُعَذِّبُونَ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، فَمَا مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَجَابَهُمْ ، إِلَّا بِلَالًا (٢٤) ، فإنه كان يقول : أَحَدٌ . أَحَدٌ (٢٥) . وقال النبي ﷺ : « عَفَى لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ » (٢٦) . ولأنه قول أكراه عليه بغير حق ، فلم يثبت حكمه ، كما لو أكره على الإقرار ، وفارق ما إذا أكره بحق ، فإنه خير بين أمرين يلزمه أحدهما ، فأيهما اختاره ثبت حكمه في حقه . فإذا ثبت أنه لم يكفر ، فمتى زال عنه الإكراه ، أمر بإظهار إسلامه ، فإن أظهره فهو باق على إسلامه ، وإن أظهر الكفر حكم أنه كفر من حين نطق به ؛ لأننا تبيننا بذلك أنه كان مُنْشِرِحَ الصَّدْرِ بِالْكُفْرِ مِنْ حِينَ نَطَقَ بِهِ ، مُحْتَارًا لَهُ . وإن قامت عليه بينة أنه نطق بكلمة الكفر ، وكان محبوسًا عند الكفار ، أو مُقَيَّدًا (٢٧) عندهم في حالة خوف ، لم يُحْكَمْ بِرَدِّهِ ؛ لأن ذلك ظاهر في الإكراه . وإن شهدت أنه كان آمنًا حال نطقه به ، حكم بِرَدِّهِ . فإن ادَّعى ورثته رجوعه إلى الإسلام ، لم يُقْبَلْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ؛ لأن الأصل بقاؤه على ما هو عليه . وإن شهدت البينة عليه بأكل لحم الخنزير ، لم يُحْكَمْ بِرَدِّهِ ؛ لأنه قد يأكله مُعْتَقِدًا تحريمه ، كما يشرب الخمر من يعتقد تحريمها . وإن قال بعض ورثته : أكله مُسْتَحِلًّا لَهُ . أو أقر بِرَدِّهِ ، حُرِّمَ مِيرَاثُهُ ؛ لأنه مُقَرَّرٌ بَأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهُ ، وَيُدْفَعُ / إِلَى مُدَّعَى إِسْلَامِهِ قَدْرُ مِيرَاثِهِ ؛

ظ ١٧٣/٩

(٢٢) سورة النحل ١٠٦ .

(٢٣) تقدم تحريمه ، في : ٣٥٢/١٠ .

(٢٤) في م : « بلال » .

(٢٥) أخرجه البيهقي ، في : باب المكره على الردة ، من كتاب المرتد . السنن الكبرى ٢٠٩/٨ . وانظر : السيرة النبوية ٣١٧/١ ، ٣١٨ .

(٢٦) تقدم تحريمه ، في : ١٤٦/١ .

(٢٧) في ب : « مقيدا » . وفي م : « ومقيدا » .

لأنه لا يدعى أكثر منه ، ويُدفع الباقي إلى بيت المال ؛ لعدم من يستحقه ، فإن كان في الورثة صغير أو مجنون ، دُفع إليه نصيبه ، ونصيب المقر بردة الموروث ؛ لأنه لم تثبت ردته بالنسبة إليه .

**فصل :** ومن أكره على كلمة الكفر ، فالأفضل له أن يصبر ولا يقولها ، وإن أتى ذلك على نفسه ؛ لما روى خباب ، عن رسول الله ﷺ ، قال : « إِنْ كَانَ الرَّجُلُ مِنْ قَبْلِكُمْ لِيُخْفِرَ لَهُ فِي الْأَرْضِ ، فَيُجْعَلْ فِيهَا ، فَيَجَاءَ بِمَنْشَارٍ ، فَيُوضَعُ عَلَى شِقِّ رَأْسِهِ ، وَيُشَقُّ بِاثْنَيْنِ ، مَا يَمْنَعُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ ، وَيُمَشِّطُ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مَا دُونَ عَظْمِهِ مِنْ لَحْمٍ ، مَا يَصْرِفُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ » (٢٨) . وجاء في تفسير قوله تعالى : ﴿ قَتَلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ \* النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ \* إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ \* وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ ﴾ (٢٩) أن بعض ملوك الكفار ، أخذ قومًا من المؤمنين ، فحَدَّ لهم أُخْدُودًا في الأرض ، وأوقَدَ فيه نارًا ، ثم قال : من لم يرجع عن دينه فآلقوه في النار . فجعلوا يلقونهم فيها ، حتى جاءت امرأة على كتفها (٣٠) صبي لها ، فتقاعست من أجل الصبي ، فقال الصبي : يا أمه ، أصبري ، فإنك على الحق . فذكرهم الله تعالى في كتابه (٣١) . وروى الأثرم ، عن أبي عبد الله ، أنه سئل عن الرجل يُوسر ، فيعرض على الكفر ، ويكره عليه ، أله أن يرتد ؟ فكرهه كراهة شديدة ، وقال : ما يشبه (٣٢) هذا عندى الذين أنزلت فيهم الآية من أصحاب النبي ﷺ ، أولئك كانوا يرادون على الكلمة ، ثم يتركون يعملون ما شاءوا ،

(٢٨) أخرجه البخاري ، في : باب علامات النبوة في الإسلام ، من كتاب المناقب ، وفي : باب من اختار الضرب والقتل ... ، من كتاب الإكراه . صحيح البخاري ٤/٢٤٤ ، ٩/٢٥ ، ٢٦ . وأبو داود ، في : باب في الأمير يكره على الكفر ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢/٤٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥/١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ٣٩٥/٦ .

(٢٩) سورة البروج ٤-٧ .

(٣٠) في ب ، م ، « كفها » .

(٣١) أخرجه مسلم ، في : باب قصة أصحاب الأخدود ... ، من كتاب الزهد والرقائق . صحيح مسلم ٤/٢٢٩٩ - ٢٣٠١ . والترمذي ، في : باب ومن سورة البروج ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١٢/٢٣٨ - ٢٤٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦/١٧ ، ١٨ .

(٣٢) في الأصل : « شبه » .

وهؤلاء يريدونهم على الإقامة على الكفر ، وترك دينهم . وذلك لأن الذي يُكره على كلمة يقولها ثم يُخلّى ، لا ضرر فيها ، وهذا المقيم بينهم ، يلتزم بإجابتهم إلى الكفر المُقام عليه ، واستحلال المحرمات ، وترك الفرائض والواجبات ، وفعل المحظورات والمنكرات ، وإن كان امرأة تزوّجوها ، واستولذوها (٣٣) أولاداً كفّاراً (٣٤) ، وكذلك الرجل ، وظاهر حالهم المصير إلى الكفر الحقيقي ، والانسلاخ من الدين الحنيفي .

١٥٥٠ - مسألة : قال : ( وَمَنِ ارْتَدَّ وَهُوَ سَكْرَانٌ ، لَمْ يُقْتَلْ حَتَّى يُفِيْقَ ، وَيَتِمَّ لَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ وَقْتِ رِدَّتِهِ ، فَإِنْ مَاتَ فِي سُكْرِهِ ، مَاتَ كَافِرًا )

/ اختلفت الرواية عن أحمد ، في ردة السكران ؛ فروى عنه أنها تصح . قال أبو الخطاب : وهو أظهر الروايتين عنه . وهو مذهب الشافعي . وعنه ، لا يصح . وهو قول أبي حنيفة ؛ لأن ذلك يتعلق بالاغتقاد والقصد ، والسكران لا يصح عقده (١) ولا قصده (٢) ، فأشبهه المعتوه ، ولأنه زائل العقل ، فلم تصح ردته كالتائم ، ولأنه غير مكلف ، فلم تصح ردته كالمجنون . والدليل على أنه غير مكلف ، أن العقل شرط في التكليف ، وهو معدوم في حقه ، ولهذا لم تصح استتابته . ولنا ، أن الصحابة ، رضي الله عنهم ، قالوا في السكران : إذا سكر هذى ، وإذا هذى افتري (٣) ، فحذوه حد المفتري (٤) . فأوجبوا عليه حد الفرية التي يأتي بها في سكره ، وأقاموا مظنتها مقامها ، ولأنه يصح طلاقه ، فصحت ردته كالصاحي . وقولهم : ليس بمكلف . ممنوع ، فإن الصلاة واجبة عليه ، وكذلك سائر أركان الإسلام ، ويأثم بفعل المحرمات . وهذا معنى التكليف ، ولأن السكران لا يزول عقله بالكليّة ، ولهذا يتقى المحذورات ، ويفرح بما

(٣٣-٣٤) في ب : « أولاد الكفار » .

(١-٢) سقط من : الأصل ، ب .

(٢) سقط من : ب .

(٣) أخرجه الإمام مالك ، في : باب الحد في الخمر ، من كتاب الأشربة . الموطأ ٨٤٢/٢ . والدارقطني ، في : كتاب الحدود والديات وغيره . سنن الدارقطني ١٥٧/٣ . والبيهقي ، في : باب ما جاء في عدد حد الخمر ، من كتاب الأشربة والحد فيها . السنن الكبرى ٣٢١/٨ . وعبد الرزاق ، في : باب حد الخمر ، من كتاب الطلاق . المصنف ٣٧٨/٧ .



يَسْرُهُ ، وَيُسَاءُ بِمَا يَضُرُّهُ ، وَيَزُولُ سُكْرُهُ عَنْ قُرْبٍ مِنَ الزَّمَانِ ، فَأَشْبَهَ النَّاعِسَ ، بِخِلَافِ النَّائِمِ وَالْمَجْنُونِ ، وَأَمَّا اسْتِنَابَتُهُ فَتَوَخَّرُ إِلَى حِينٍ صَحْوِهِ ، لِيَكْمُلَ عَقْلُهُ ، وَيَفْهَمَ مَا يُقَالُ لَهُ ، وَتُرَالُ شُبْهَةُ<sup>(٤)</sup> أَنْ كَانَ قَدْ قَالَ الْكَفَرُ مُعْتَقِدًا لَهُ ، كَمَا تَوَخَّرُ اسْتِنَابَتُهُ إِلَى حِينِ زَوَالِ شِدَّةِ عَطَشِهِ وَجُوعِهِ ، وَيَتَوَخَّرُ الصَّبِيُّ إِلَى حِينِ بُلُوغِهِ وَكَمَالِ عَقْلِهِ ، وَلِأَنَّ الْقَتْلَ جُعِلَ لِلزَّجَرِ ، وَلَا يَحْصُلُ الزَّجَرُ فِي حَالِ سُكْرِهِ . وَإِنْ قَتَلَهُ قَاتِلٌ فِي حَالِ سُكْرِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ ؛ لِأَنَّ عِصْمَتَهُ زَالَتْ بِرِدَّتِهِ . وَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ ، لَمْ يَرِثْهُ وَرَثَتُهُ ، وَلَا يُقْتَلُ<sup>(٥)</sup> حَتَّى يَتِمَّ لَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، ابْتِدَاؤُهَا مِنْ حِينِ ارْتِدِّ ، فَإِنْ اسْتَمَرَ سُكْرُهُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ ، لَمْ يُقْتَلْ حَتَّى يَصْحُو ، ثُمَّ يُسْتَتَابَ عَقِيبَ صَحْوِهِ ، فَإِنْ تَابَ ، وَإِلَّا قُتِلَ فِي الْحَالِ . وَإِنْ أَسْلَمَ فِي سُكْرِهِ ، صَحَّ إِسْلَامُهُ ، ثُمَّ يُسَالُ بَعْدَ صَحْوِهِ ، فَإِنْ ثَبَتَ عَلَى إِسْلَامِهِ ، فَهُوَ مُسْلِمٌ مِنْ حِينِ أَسْلَمَ<sup>(٦)</sup> ؛ لِأَنَّ إِسْلَامَهُ صَحِيحٌ ، وَإِنْ كَفَرَ ، فَهُوَ كَافِرٌ مِنَ الْآنِ ؛ لِأَنَّ إِسْلَامَهُ صَحَّ ، وَإِنَّمَا يُسَالُ اسْتَظْهَارًا ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ فِي سُكْرِهِ ، مَاتَ مُسْلِمًا .

فصل : وَيَصِحُّ إِسْلَامُ السَّكَرَانِ فِي سُكْرِهِ / ؛ سِوَاءَ كَانَ كَافِرًا أَصْلِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَحَّتْ رِدَّتُهُ مَعَ أَنَّهَا مَحْضُ مَضَرَّةٍ ، وَقَوْلٌ بَاطِلٌ ، فَلَا يَصِحُّ إِسْلَامُهُ ، الَّذِي هُوَ قَوْلٌ حَقٌّ ، وَمَحْضُ مَصْلَحَةٍ ، أَوَّلَى . فَإِنْ رَجَعَ عَنْ إِسْلَامِهِ ، وَقَالَ : لَمْ أَذِرْ مَا قُلْتُ . لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى مَقَالَتِهِ ، وَأُجِبَ عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ أَسْلَمَ ، وَإِلَّا قُتِلَ . وَيَتَخَرَّجُ أَنْ لَا يَصِحُّ إِسْلَامُهُ ، بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ رِدَّتَهُ لَا تَصِحُّ ، فَإِنْ مِنْ لَا تَصِحُّ رِدَّتُهُ ، لَا يَصِحُّ إِسْلَامُهُ ، كَالطِّفْلِ وَالْمَعْتُوءِ .

فصل : وَلَا تَصِحُّ رِدَّةُ الْمَجْنُونِ وَلَا إِسْلَامُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا قَوْلَ لَهُ . وَإِنْ ارْتَدَّ فِي صِحَّتِهِ ، ثُمَّ جُنَّ ، لَمْ يُقْتَلْ فِي حَالِ جُنُونِهِ ؛ لِأَنَّهُ يُقْتَلُ بِالْإِصْرَارِ عَلَى الرَّدَّةِ ، وَالْمَجْنُونُ لَا يُوصَفُ بِالْإِصْرَارِ ، وَلَا يُمَكِّنُ اسْتِنَابَتُهُ . وَلَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ فَجُنَّ ، قُتِلَ ؛ لِأَنَّ الْقِصَاصَ

(٤) فِي م : « شُبْهَةٌ » .

(٥) فِي م : « يَقْتُلُهُ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ ، م : « سَلِمَ » .

لَا يَسْقُطُ عَنْهُ بِسَبَبٍ مِنْ جِهَتِهِ ، وَهَهُنَا يَسْقُطُ بِرُجُوعِهِ ، وَلَئِنْ الْقِصَاصَ إِنَّمَا يَسْقُطُ  
بِسَبَبٍ مِنْ جِهَةِ الْمُسْتَحِقِّ لَهُ ، فَتَنْظِيرُ مَسْأَلَتِنَا أَنْ يُجَنَّ الْمُسْتَحِقُّ لِلْقِصَاصِ ، فَإِنَّهُ لَا  
يَسْتَوْفِي فِي (٧) حَالِ جُنُونِهِ .

**فصل :** ومن أَصَابَ حَدًّا ثُمَّ ارْتَدَّ ثُمَّ أَسْلَمَ ، أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّهُ . وبهذا قال الشافعي ،  
سواء لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ فِي رِدَّتِهِ ، أَوْ لَمْ يَلْحَقْ بِهَا . وقال قتادة ، فِي مُسْلِمٍ أَحْدَثَ حَدًّا ،  
ثُمَّ لَحِقَ بِالرُّومِ ، ثُمَّ قُدِرَ عَلَيْهِ : إِنْ كَانَ ارْتَدَّ دُرِيًّا عَنْهُ الْحَدُّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ارْتَدَّ ، أُقِيمَ  
عَلَيْهِ . ونحو هذا قال أبو حنيفة ، والثوري ، إِلَّا حُقُوقَ النَّاسِ ؛ لِأَنَّ رِدَّتَهُ أَحْبَطَتْ عَمَلَهُ ،  
فَأَسْقَطَتْ مَا عَلَيْهِ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى ، كَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي حَالِ شِرْكِهِ ، وَلَئِنْ  
« الْإِسْلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ » (٨) . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِرِدَّتِهِ ، كَحُقُوقِ  
الْآدَمِيِّينَ . وفارق ما فعله فِي شِرْكِهِ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ حُكْمُهُ فِي حَقِّهِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : « الْإِسْلَامُ  
يَجِبُ مَا قَبْلَهُ » . فَاَلْمُرَادُ بِهِ مَا فَعَلَهُ فِي كُفْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ مَا قَبْلَ رِدَّتِهِ ، أَفْضَى إِلَى كَوْنِ  
الرَّدَّةِ ، الَّتِي هِيَ أَعْظَمُ الذُّنُوبِ ، مُكَفِّرَةٌ لِلذُّنُوبِ ، وَأَنَّ مِنْ كَثَرَتِ ذُنُوبِهِ ، وَلَزِمَتِهِ  
حُدُودٌ ، يَكْفُرُ (٩) ثُمَّ يُسْلِمُ ، فَتَكْفَرُ ذُنُوبُهُ ، وَتَسْقُطُ حُدُودُهُ .

**فصل :** فَأَمَّا مَا فَعَلَهُ فِي رِدَّتِهِ ، فَقَدْ نَقَلَ مُهَنَّاعٌ عَنْ أَحْمَدَ ، قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ ارْتَدَّ عَنْ  
الْإِسْلَامِ فَقَطَعَ الطَّرِيقَ ، وَقَتَلَ النَّفْسَ ، ثُمَّ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ ، فَأَخَذَهُ الْمُسْلِمُونَ .  
فَقَالَ : تُقَامُ فِيهِ / الْحُدُودُ ، وَيُقْتَصُّ مِنْهُ . وسألتُهُ عَنْ رَجُلٍ ارْتَدَّ فَلَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ ، فَقَتَلَ  
بِهَا مُسْلِمًا ، ثُمَّ رَجَعَ تَائِبًا ، وَقَدْ أَسْلَمَ ، فَأَخَذَهُ وَلِيُّهُ ، يَكُونُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ ؟ فَقَالَ : قَدْ  
زَالَ عَنْهُ الْحُكْمُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَتَلَ وَهُوَ مُشْرِكٌ ، وَكَذَلِكَ إِنْ سَرَقَ وَهُوَ مُشْرِكٌ . ثُمَّ تَوَقَّفَ بَعْدَ  
ذَلِكَ . وَقَالَ : لَا أَقُولُ فِي هَذَا شَيْئًا . وقال القاضي : مَا أَصَابَ فِي رِدَّتِهِ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَوْ  
جُرْجٍ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ، سِوَاءَ كَانَ فِي مَنَعَةٍ وَجَمَاعَةٍ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ ؛ لِأَنَّهُ التَّزَمَ حُكْمَ الْإِسْلَامِ

(٧) سقط من : ب ، م .

(٨) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٩) في الأصل : « وكفر » .

بإقراره به<sup>(١٠)</sup> ، فلم يسقط بجحدِه ، كما لا يسقط ما التزمه عند الحاكم بجحدِه .  
والصحيح أن ما أصابه المرتد بعد لحوقه بدار الحرب ، أو كونه في جماعة ممتنعة ، لا  
يضمنه ؛ لما ذكرناه في آخر الباب الذي قبل هذا<sup>(١١)</sup> ، وما فعله قبل هذا ، أخذ به ، إذا  
كان مما يتعلق به حق آدمي ، كالجنابة على نفس أو مال ؛ لأنه في دار الإسلام ، فلزمه  
حكم جنابته ، كالذمي والمستأمن . وأما إن ارتكب حدا خالصا لله تعالى ، كالزنى ،  
وشرب الخمر ، والسرقه ، فإنه إن قتل بالردة ، سقط ما سوى القتل من الحدود ؛ لأنه  
متى اجتمع مع القتل حد ، اكتفى بالقتل ، وإن رجع إلى الإسلام ، أخذ بحد الزنى  
والسرقه ؛ لأنه من أهل دار الإسلام ، فأخذ بهما ، كالذمي والمستأمن . وأما حد  
الخمر ، فيحتمل أن لا يجب عليه ؛ لأنه كافر ، فلا يقام عليه حد الخمر ، كسائر  
الكفار . ويحتمل أن يجب ؛ لأنه أقر بحكم الإسلام قبل رده ، وهذا من أحكامه ، فلم  
يسقط بجحدِه بعده . والله أعلم .

**فصل : ومن ادعى النبوة ، أو صدق من ادعاه ، فقد ارتد ؛ لأن مسيئة لما ادعى  
النبوة ، فصدقه قومه ، صاروا بذلك مرتدين ، وكذلك طليحة الأسدي ومصدقوه .  
وقال النبي ﷺ : « لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذابون ، كلهم يزعم أنه رسول  
الله »<sup>(١٢)</sup> .**

**فصل : ومن سب الله تعالى ، كفر ، سواء كان مازحا<sup>(١٣)</sup> أو جادا . وكذلك من**

(١٠) سقط من : م .

(١١) صفحة ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(١٢) أخرجه البخاري ، في : باب علامات النبوة في الإسلام ، من كتاب المناقب . صحيح البخاري ٢٤٣/٤ .  
ومسلم ، في : باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل ... ، من كتاب الفتن وأشراط الساعة . صحيح مسلم  
٢٢٤٠/٤ . وأبو داود ، في : باب في خير ابن الصائد ، من كتاب الملاحم . سنن أبي داود ٤٣٥/٢ . والترمذي ،  
في : باب ما جاء لا تقوم الساعة حتى يخرج كذابون ، من أبواب الفتن . عارضة الأحمدي ٦٣/٩ . والإمام أحمد في :  
المسند ١٦/٥ ، ٥٢٨ ، ٤٥٠/٢ .

(١٣) في ب : « مزاحا » .



اسْتَهْزَأَ بِاللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ بِآيَاتِهِ أَوْ بِرُسُلِهِ ، أَوْ كُتِبَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴿ (١٤) . وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُكْتَفَى مِنَ الْهَازِي بِذَلِكَ بِمُجَرَّدِ الْإِسْلَامِ ، حَتَّى يُؤَدَّبَ أَدَبًا يَزْجُرُهُ / عَنْ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يُكْتَفَ مِمَّنْ (١٥) سَبَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالتَّوْبَةِ ، فَمِمَّنْ سَبَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوَّلَى .

ظ ١٧٥/٩

**فصل في السَّحَر :** وهو عُقْدُ وَرُقَى وَكَلَامٌ يَتَكَلَّمُ بِهِ ، أَوْ يَكْتُبُهُ ، أَوْ يَعْمَلُ شَيْئًا يُؤَثِّرُ فِي بَدَنِ الْمَسْحُورِ ، أَوْ قَلْبِهِ ، أَوْ عَقْلِهِ ، مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ لَهُ . وَلَهُ حَقِيقَةٌ ، فَمِنْهُ مَا يَقْتُلُ ، وَمَا يُمْرِضُ ، وَمَا يَأْخُذُ الرَّجُلَ عَنْ أَمْرَاتِهِ فَيَمْنَعُهُ وَطَاطَا ، وَمِنْهُ مَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ، وَمَا يُبْعِضُ أَحَدَهُمَا إِلَى الْآخَرِ ، أَوْ يُحَبِّبُ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ (١٦) . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا حَقِيقَةَ لَهُ ، إِنَّمَا هُوَ تَخْيِيلٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ﴾ (١٧) . وَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ : إِنْ كَانَ شَيْئًا يَصِلُ إِلَى بَدَنِ الْمَسْحُورِ ، كَدُخَانٍ وَنَحْوِهِ ، جَازَ أَنْ يَحْصُلَ مِنْهُ ذَلِكَ ، فَأَمَّا أَنْ يَحْصُلَ الْمَرَضُ وَالْمَوْتُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصِلَ إِلَى بَدَنِهِ شَيْءٌ ، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ ، لَبَطَلَتْ مُعْجَزَاتُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَخْرِقُ الْعَادَاتِ ، فَإِذَا جَازَ مِنْ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ ، بَطَلَتْ مُعْجَزَاتُهُمْ وَأَدِلَّتْهُمْ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾ مَنْ شَرَّ مَا خَلَقَ \* وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ \* وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ﴿ (١٨) يَعْنِي السَّوَاحِرَ اللَّاتِي يَعْقِدْنَ فِي سِحْرِهِنَّ ، وَيَنْفُثْنَ عَلَيْهِ ، وَلَوْلَا أَنَّ السَّحَرَ لَهُ حَقِيقَةٌ ، لَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالِاسْتِعَاذَةِ مِنْهُ . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ﴾ . إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴾ (١٩) . وَرَوَتْ

(١٤) سورة التوبة ٦٥ ، ٦٦ .

(١٥) فِي ب : « عَنْ » .

(١٦) فِي ب ، م : « اِثْنَيْنِ » .

(١٧) سورة طه ٦٦ .

(١٨) سورة الفلق ١ - ٤ .

(١٩) سورة البقرة ١٠٢ .

عائشة رضي الله عنها ، أن النبي ﷺ سحر ، حتى إنه ليُخِيلَ إليه أنه يفعل الشيء وما يفعلُه ، وأنه قال لها ذات يوم : « أشعرت أن الله تعالى أفتاني فيما استفتيته ؟ أنه أتاني ملكان فجلس أحدهما عند رأسي ، والآخر عند رجلي ، فقال : ما وجع الرجل ؟ قال : مطبوب . قال : من طبه ؟ قال : لبيد بن الأعصم في مشيط ومشاطة<sup>(٢٠)</sup> ، في جف طلعة ذكر ، في<sup>(٢١)</sup> بئر ذي أروان<sup>(٢٢)</sup> . ذكره البخاري ، وغيره<sup>(٢٣)</sup> . جف الطلعة : وعاءها . والمشاطة : الشعر الذي يخرج من شعر الرأس أو غيره إذا مشط . فقد أثبت لهم سحرًا . وقد اشتهر بين الناس وجود عقيد الرجل / عن امرأته حين يتزوجها . فلا يقدر على إثباتها ، وحل عقده ، فيقدر عليها بعد عجزه عنها ، حتى صار متواترًا لا يمكن جحذه . وروى<sup>(٢٤)</sup> من أخبار السحرة ما لا يكاد يمكن التواطؤ على الكذب فيه . وأما إبطال المعجزات ، فلا يلزم من هذا ؛ لأنه لا يبلغ ما يأتي به الأنبياء عليهم السلام ، وليس يلزم أن ينتهي إلى أن تسعى العصى والجبال . إذا ثبت هذا ، فإن تعلم السحر وتعليمه حرام لا تعلم فيه خلافًا بين أهل العلم . قال أصحابنا : ويكفر الساجر بتعليمه وفعله ، سواء اعتقد تحريمه أو إباحته . وروى عن أحمد ما يدل على أنه لا يكفر ، فإن حنبلاً روى عنه ، قال : قال عمي في العراف والكاهن والساجر : أرى أن يستتاب من هذه الأفاعيل كلها ، فإنه عندي في معنى المرتد ، فإن تاب وراجع - يعني - خلّى<sup>(٢٥)</sup> سبيله . قلت له : يقتل ؟ قال : لا ، يُحبس ، لعله يرجع . قلت له : لم لا

(٢٠) في صحيح البخاري : « ومشاقة » . والمشاقة : ما يستخرج من الكتان .

(٢١-٢٢) في البخاري : « بئر ذروان » . وكلاهما صحيح . وهي بئر بالمدينة في بستان بنى زريق . انظر : شرح النووي لصحيح مسلم ١٧٧/١٤ .

(٢٢) أخرجه البخاري ، في : باب صفة إبليس وجنوده ، من كتاب بدء الخلق ، وفي : باب السحر ، وباب هل يستخرج السحر ، من كتاب الطب ، وفي : باب قوله تعالى : إن الله يأمر بالعدل والإحسان ، من كتاب الأدب ، وفي : باب تكرير الدعاء ، من كتاب الدعوات . صحيح البخاري ١٤٨/٤ ، ١٧٧/٧ ، ١٧٨ ، ٢٢/٨ ، ٢٣ ، ١٠٣/٨ . ومسلم ، في : باب السحر ، من كتاب السلام . صحيح مسلم ١٧١٩/٤ ، ١٧٢٠ ، ١٧٢١ ، وابن ماجه ، في : باب السحر ، من كتاب الطب . سنن ابن ماجه ١١٧٣/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٧/٦ ، ٩٦ ، ٦٣ .

(٢٣) في م : « وقد روى » .

(٢٤) في م : « خلّى » .



تَقْتُلُهُ ؟ قال : إذا كان يُصَلِّي ، لعَلَّه يتوبُ ويرجعُ . وهذا يدلُّ على أنَّه لم يكفره ، لأنَّه لو كفره لقتله . وقوله : في معنى المرتد . يعنى في الاستتابة . وقال أصحابُ أبى حنيفة : إن اعتقد أنَّ الشَّيَاطِينَ تَفْعَلُ له ما يشاء ، كفر ، وإن اعتقد أنَّه تَحْيِيلٌ لم يكفر . وقال الشَّافِعِيُّ : إن اعتقد ما يُوجِبُ الكُفْرَ ، مثل التَّقَرُّبِ إلى الكواكب السَّبعة ، وأنَّها تَفْعَلُ ما يَلْتَمِسُ ، أو اعتقد حلَّ السَّحْرِ ، كفر ؛ لأنَّ القرآنَ نَطَقَ بِتَحْرِيمِهِ ، وثبتَ بالنَّقلِ المُتواترِ والإجماعِ عليه ، وإلَّا فسُقَ ولم يكفر ؛ لأنَّ عائشةَ ، رَضِيَ اللهُ عنها ، باعتْ مَدْبَرَةً لها سَحَرَتْها ، بِمَخْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ<sup>(٢٥)</sup> . ولو كفرَتْ لَصَارَتْ مُرْتَدَّةً يَجِبُ قَتْلُها ، ولم يَجْزِ اسْتِرْقَاقُها ، ولأنَّه شَيْءٌ يَضُرُّ النَّاسَ ، فلم يكفر بِمُجَرِّدِهِ كَأَذاهِمْ . ولنا ، قولُ اللهِ تعالى : ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمٍ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمٌ وَلَكِنَّ الشَّيْطَانَ كَفُرًا ﴾ . إلى قوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾<sup>(٢٦)</sup> . أى وما كفرَ سُلَيْمَانُ ، أى وما كان ساحرًا كفرَ بِسِحْرِهِ . وقولُهما : إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ . أى لا تتعلَّمْه فتَكْفُرْ بِذلك ، وقد رَوَى هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عن أبيه ، عن عائشةَ ، أنَّ امرأةً جَاءَتْها / ، فجعلتْ تَبْكِي بُكَاءً شَدِيدًا ، وقالت : يا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّ عَجُوزًا ذَهَبَتْ بِي إلى هَارُوتَ وَمَارُوتَ . فقلتُ : عَلِّمَانِي السَّحْرَ . فقالا : اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَكْفُرِي ، فَإِنَّكَ عَلَى رَأْسِ أَمْرٍ . فقلتُ : عَلِّمَانِي السَّحْرَ . فقالا<sup>(٢٧)</sup> : اذْهَبِي إِلَى ذَلِكَ التَّنُورِ ، فَبُولِي فِيهِ . ففعلتُ ، فرأيتُ كأنَّ فارِسًا مُقَنَّعًا فِي الْحَدِيدِ خَرَجَ مِنِّي حَتَّى طَارَ ، فغَابَ فِي السَّمَاءِ ، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِمَا ، فَأَخْبَرْتُهُمَا ، فقالا : ذَلِكَ إِيْمَانُكَ . فذكرتُ بَاقِيَ القِصَّةِ ، إلى أنْ قالتُ : وَاللَّهِ يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ مَا صَنَعْتُ شَيْئًا غَيْرَ هَذَا ، وَلَا أَصْنَعُهُ أَبَدًا ، فهل لِي من تَوْبَةٍ ؟ قالتْ عائشةُ : ورأيتها تَبْكِي بُكَاءً شَدِيدًا ، فطافْتُ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُمْ مُتَوَافِرُونَ تَسْأَلُهُمْ ، هل لها من تَوْبَةٍ ؟ فما أَفتاها

ظ ١٧٦/٩

(٢٥) أخرجه البيهقي ، في : باب من لا يكون سحره كفرًا ... ، من كتاب القسامة . السنن الكبرى ١٣٧/٨ .

وعبد الرزاق ، في : باب قتل الساحر ، من كتاب اللقطة . المصنف ١٨٣/١٠ .

(٢٦) سورة البقرة ١٠٢ .

(٢٧) في ب ، م ، : « فقال » .



أَحَدٌ ، إِلَّا أَنَّ<sup>(٢٨)</sup> ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لَهَا : إِنْ كَانَ أَحَدٌ مِنْ أَبْوَيْكَ حَيًّا ، فَبَرِّهِ ، وَأَكْثِرِي مِنْ عَمَلِ الْبِرِّ مَا اسْتَطَعْتِ<sup>(٢٩)</sup> . وَقَوْلُ عَائِشَةَ . قَدْ خَالَفَهَا فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَقَالَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : السَّاحِرُ كَافِرٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُدْبِرَةَ تَابَتْ ، فَسَقَطَ عَنْهَا الْقَتْلُ وَالْكَفَرُ بِتَوْبَتِهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا سَحَرَتْهَا ، بِمَعْنَى أَنَّهَا ذَهَبَتْ إِلَى سَاحِرٍ سَحَرَ لَهَا .

**فصل :** وَحَدَّثَ السَّاحِرِ الْقَتْلُ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَخَفْصَةَ ، وَجُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَجُنْدَبِ بْنِ كَعْبٍ ، وَقَيْسِ بْنِ سَعْدٍ ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ . وَلَمْ يَرِ الشَّافِعِيُّ عَلَيْهِ الْقَتْلُ بِمُجَرَّدِ السَّحَرِ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُنْذِرِ ، وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ قَدْ ذَكَرْنَاهَا فِيمَا تَقَدَّمَ . وَوَجْهُ ذَلِكَ ، أَنَّ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، بَاعَتْ مُدْبِرَةً سَحَرَتْهَا ، وَلَوْ وَجِبَ قَتْلُهَا لَمَا حَلَّ بَيْعُهَا ، وَلَئِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ ؛ كُفْرٌ بَعْدَ إِيمَانٍ ، أَوْ زَنَى بَعْدَ إِحْصَانٍ ، أَوْ قَتَلَ نَفْسَ بَعْغِيرٍ حَقٌّ »<sup>(٣٠)</sup> . وَلَمْ يَصُدِّرْ مِنْهُ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يَحِلَّ دَمُهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى جُنْدَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « حَدُّ السَّاحِرِ ، ضَرْبَةٌ بِالسَّيْفِ »<sup>(٣١)</sup> . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَرَوَى سَعِيدٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي / « كِتَابَيْهِمَا »<sup>(٣٢)</sup> ، عَنْ بَجَالَةَ قَالَ : كُنْتُ كَاتِبًا لِحِزْبِ بْنِ ١٧٧/٩

(٢٨) سقط من : ب .

(٢٩) أخرجه البيهقي ، في : باب قبول توبة الساحر ... ، من كتاب القسامة . السنن الكبرى ١٣٧/٨ . وابن جرير ، في : تفسير سورة البقرة ، آية رقم ١٠٢ . تفسير الطبري ٤٦٠/١ ، ٤٦١ .

(٣٠) تقدم تخريجها في : ٣٥٢/٣ .

(٣١) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في حد الساحر ، من أبواب الحدود . عارضة الأحوذى ٢٤٦/٦ . والدارقطني ، في : كتاب الحدود والديات وغيره . سنن الدارقطني ١١٤/٣ . والبيهقي ، في : باب تكفير الساحر وقتله ، من كتاب القسامة . السنن الكبرى ١٣٦/٨ . والحاكم ، في : باب حد الساحر ضربة بالسيف ، من كتاب الحدود . المستدرک ٣٦٠/٤ .

(٣٢) أخرجه سعيد ، في : باب جامع الطلاق ، من كتاب الطلاق . السنن ٩٠/٢ ، ٩١ . ولم نجده في سنن أبي داود .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب تكفير الساحر وقتله ، من كتاب القسامة ، وفي : باب ما جاء في الذميين ... ، من كتاب الحدود . السنن الكبرى ١٣٦/٨ ، ٢٤٧ . وعبد الرزاق ، في : باب قتل الساحر ، من كتاب اللقطة . =

معاوية ، عَمُّ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ ، إِذْ جَاءَنَا كِتَابُ عَمْرِ بْنِ قَيْسٍ بِسَنَةِ : اقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ . فَقَتَلْنَا ثَلَاثَ سَوَاحِرَ فِي يَوْمٍ ، وَهَذَا اسْتُشْهِرَ فَلَمْ يُتَكَرَّرْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا ، وَقَتَلْتُ حَفْصَةَ جَارِيَةً لَهَا سَحَرْتُهَا<sup>(٣٣)</sup> . وَقَتَلَ جُنْدُبُ بْنُ كَعْبٍ سَاحِرًا كَانَ يَسْحَرُ بَيْنَ يَدَيِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ<sup>(٣٤)</sup> . وَلَئِنَّهُ كَافِرٌ فَيُقْتَلُ ؛ لِلْخَبَرِ الَّذِي رَوَاهُ .

**فصل :** وهل يُسْتَتَابُ السَّاحِرُ ؟ فيه روايتان ؛ إحداهما ، لا يُسْتَتَابُ . وهو ظاهرُ ما نُقِلَ عن الصحابة ، فإنه لم يُنْقَلْ عن أحدٍ منهم أنه استتاب ساحرًا ، وفي الحديث الذي رواه هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، أن السَّاحِرَةَ سَأَلَتْ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ ؛ وَهُمْ مُتَوَافِرُونَ ، هَلْ لَهَا مِنْ تَوْبَةٍ ؟ فَمَا أَفْتَاهَا أَحَدٌ . وَلَأنَّ السِّحْرَ مَعْنَى فِي قَلْبِهِ ، لَا يَزُولُ بِالتَّوْبَةِ ، فَيُسَبِّهُ مِنْ لَمْ يَتُبْ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يُسْتَتَابُ ، فَإِنْ تَابَ قَبِلَتْ تَوْبَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَعْظَمَ مِنَ الشَّرِّكَ ، وَالْمُشْرِكُ يُسْتَتَابُ ، وَمَعْرِفَتُهُ السِّحْرَ لَا تَمْنَعُ قَبُولَ تَوْبَتِهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَبَلَ تَوْبَةَ سَحَرَةِ فِرْعَوْنَ ، وَجَعَلَهُمْ مِنْ أَوْلِيَائِهِ فِي سَاعَةٍ ، وَلَأنَّ السَّاحِرَ لَوْ كَانَ كَافِرًا فَأَسْلَمَ صَحَّ إِسْلَامُهُ وَتَوْبَتُهُ ، فَإِذَا صَحَّتِ التَّوْبَةُ مِنْهُمَا ، صَحَّتْ مِنْ أَحَدِهِمَا ، كَالْكَفْرِ ، وَلَأنَّ الْكُفْرَ وَالْقَتْلَ إِنَّمَا هُوَ بِعَمَلِهِ بِالسِّحْرِ ، لَا بِعِلْمِهِ ، بِدَلِيلِ السَّاحِرِ إِذَا أَسْلَمَ ، وَالْعَمَلُ بِهِ يُمَكِّنُ التَّوْبَةَ مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ اعْتِقَادُ مَا يَكْفُرُ بِاعْتِقَادِهِ ، يُمَكِّنُ التَّوْبَةَ مِنْهُ ، كَالشَّرِّكَ ، وَهَاتَانِ الرَّوَايَتَانِ فِي ثُبُوتِ حُكْمِ التَّوْبَةِ فِي الدُّنْيَا ، مِنْ سُقُوطِ الْقَتْلِ وَنَحْوِهِ ، فَأَمَّا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَسُقُوطِ عُقُوبَةِ الدَّارِ الْآخِرَةِ عَنْهُ ، فَتَصِحُّ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَسُدَّ بَابَ التَّوْبَةِ عَنْ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ ، وَمَنْ تَابَ إِلَى اللَّهِ قَبْلَ<sup>(٣٥)</sup> تَوْبَتِهِ ، لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا .

= المصنف ١٧٩/١٠ ، ١٨٠ ، ١٨١ . وابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في الساحر ... ، من كتاب الحدود . المصنف ١٣٦/١٠ .

(٣٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٢ .

(٣٤) أخرجه البيهقي ، في : باب تكفير الساحر وقتله ، من كتاب القسامة . السنن الكبرى ١٣٦/٨ . وعبد الرزاق ، في : باب قتل الساحر ، من كتاب اللقطة . المصنف ١٨٢/١٠ .

(٣٥) بعد هذا في الأصل جاء لفظ الجلالة .



**فصل :** والسَّحَرُ الذي ذكرنا حُكْمَهُ . هو الذي يُعَدُّ في العُرْفِ سِحْرًا ، مثل فعلِ لَبِيدِ بْنِ الْأَعْصَمِ ، حينَ سَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ في مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ . وَرَوَيْنَا في « مَغَازِي ١٧٧/٩ ظ الْأُمُويِّ » (٣٦) أَنَّ النَّجَاشِيَّ دَعَا السَّوَاحِرَ ، فَنَفَخْنَ في إِخْلِيلِ عُمَارَةَ بْنِ الْوَلِيدِ ، فَهَامَ مَعَ الْوَحْشِ ، فَلَمْ يَزَلْ مَعَهَا إِلَى إِمَارَةِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَأَمْسَكَهُ إِنْسَانٌ ، فَقَالَ : خَلْنِي وَإِلَّا مِتُّ . فَلَمْ يُخْلِهِ ، فَمَاتَ مِنْ سَاعَتِهِ . وَبَلَّغْنَا أَنَّ بَعْضَ الْأُمَرَاءِ أَخَذَ سَاحِرَةً ، فَجَاءَ زَوْجُهَا كَأَنَّهُ مُحْتَرِقٌ ، فَقَالَ (٣٧) : قُولُوا لَهَا تَحُلْ عَنِّي . فَقَالَتْ : ائْتُونِي بِخُيُوطٍ وَبَابٍ . (٣٨) فَأَتَوْهَا بِهِ (٣٨) ، فَجَلَسَتْ عَلَى الْبَابِ (٣٩) ، وَجَعَلَتْ تَعْقِدُ ، فَطَارَ (٤٠) بِهَا الْبَابُ ، فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهَا . فَهَذَا وَأَمثَالُهُ ، مِثْلُ أَنْ يَعْقِدَ الرَّجُلُ الْمُتَزَوِّجَ ، فَلَا يُطِيقُ وَطْءَ امْرَأَتِهِ (٤١) ، هُوَ السَّحَرُ الْمُخْتَلَفُ فِي حُكْمِ صَاحِبِهِ ، فَأَمَّا الَّذِي يَعْزِمُ عَلَى الْمَصْرُوعِ ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ يَجْمَعُ الْجِنَّ ، وَيَأْمُرُهَا فَتُطِيعُهُ ، فَهَذَا لَا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْحَكْمِ ظَاهِرًا . وَذَكَرَهُ (٤٢) الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، فِي جَمَلَةِ السَّحَرَةِ . وَأَمَّا مَنْ يَحُلُّ السَّحَرَ ، فَإِنْ كَانَ بِشَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، أَوْ شَيْءٍ مِنَ الذِّكْرِ وَالْأَقْسَامِ وَالْكَلَامِ الَّذِي (٤٣) لَا بَأْسَ بِهِ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ بِشَيْءٍ مِنَ السَّحَرِ ، فَقَدْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ عَنْهُ . قَالَ الْأَثَرُ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ سَمِعَ (٤٣) عَنْ رَجُلٍ يَزْعُمُ أَنَّهُ يَحُلُّ السَّحَرَ ، فَقَالَ : قَدْ رَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ النَّاسِ . قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : إِنَّهُ يَجْعَلُ فِي الطَّنْجِيرِ مَاءً ، وَيَغِيبُ فِيهِ ، وَيَعْمَلُ كَذَا ، فَنَفَضَ يَدَهُ كَالْمُنْكَرِ ،

(٣٦) يَعْنِي بِحَسْبِ بْنِ سَعِيدِ الْأُمُويِّ ، الْمُتَوَفَى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً ، وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْنَا كِتَابُهُ ، وَقَدْ أَشَارَ الدُّكْتُورُ سَرْكِينُ إِلَى نَقُولِ مِنْهُ . انْظُرْ : تَارِيخُ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ ، ٩٧/٢/١ .

(٣٧) فِي ب ، م : « فَقَالُوا » .

(٣٨-٣٨) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣٩) فِي م زِيَادَةٌ : « حِينَ أَتَوْهَا بِهِ » .

(٤٠) فِي م : « وَطَارَ » .

(٤١) فِي م : « زَوْجَتَهُ » .

(٤٢) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٤٣) فِي ب : « يَسْأَلُ » .



وقال : ما أدرى ما هذا ؟ قيل له : فترى أن يؤتى مثل هذا يحل السحر ؟ فقال : ما أدرى ما هذا ؟ ورؤى عن محمد بن سيرين ، أنه سئل عن امرأة يُعذَّبُها السحرة ، فقال رجل : أخطُ خطاً عليها ، وأغرِزُ السكِّينَ عندَ مَجْمَعِ الخطِّ ، وأقرأ القرآن . فقال محمد : ما أعلمُ بقراءة القرآن بأساً على حالٍ ، ولا أدرى ما الخطُّ والسكِّينُ ؟ ورؤى عن سعيد بن المسيَّب ، في الرجل يُؤخذُ عن امرأته ، فيلتَمِسُ<sup>(٤٤)</sup> مَنْ يُداوِيه ، فقال : إنما نهى الله عما يضرُّ ، ولم ينه عما ينفع . وقال أيضاً : إن استطعت أن تنفع أخاك فافعل . فهذا من قولهم يدلُّ على أن المعزَّم ونحوه ، لم يدخلوا في حكم السحرة ؛ لأنَّهم<sup>(٤٥)</sup> لا يسمون به ، وهو ممَّا ينفع ولا يضرُّ .

**فصل :** فأما الكاهنُ الذي له رُئي من الجنِّ ، تأتيه بالأخبار ، والعرَّافُ الذي يحدِّسُ ويتخرَّصُ ، فقد قال أحمدُ ، في رواية حنبلٍ ، في العرَّاف والكاهن والسَّاحِر : أرى أن / يُستتاب من هذه الأفاعيل . قيل له : يُقتل ؟ قال : لا ، يُحبسُ ، لعله يرجع . قال : والعرَّاف<sup>(٤٦)</sup> طرَّف من السَّاحِر ، والسَّاحِرُ أُخْبِتُ ، لأنَّ السَّحَرَ شُعْبَةٌ من الكُفْرِ . وقال : السَّاحِرُ والكاهنُ حُكْمُهُما<sup>(٤٧)</sup> القتلُ ، أو الحبسُ حتى يتوبَا ؛ لأنَّهما يُلبَّسان أمرهما ، وحديثُ عمر : اقتلوا كلَّ سَاحِرٍ وكاهِنٍ . وليس هو من أمر الإسلام . وهذا يدلُّ على<sup>(٤٨)</sup> أن كلَّ واحدٍ منهما فيه روايتان ؛ إحداهما ، أنه يُقتل إذا لم يتب . والثانية ، لا يقتل ؛ لأنَّ حكمه أخفُّ من حكم السَّاحِر ، وقد اختلف فيه ، فهذا بدرء القتل عنه أولى .

**فصل :** فأما سَاحِرُ أَهْلِ الْكِتَابِ ، فلا يُقتل لسِحرِهِ ، إلا أن يُقتل به ، وهو ممَّا يُقتل

(٤٤) في ب : « فالتمس » .

(٤٥) في ب ، م : « ولأنهم » .

(٤٦) في الأصل : « والعراف » .

(٤٧) في الأصل زيادة : « في » .

(٤٨) سقط من : ب ، م .

به<sup>(٤٩)</sup> غالبًا ، فَيُقْتَلُ قِصَاصًا . وقال أبو حنيفة : يُقْتَلُ ؛ لِعُمُومِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَخْبَارِ ،  
وَلأنَّ جِنَايَةَ أَوْجَبَتْ قَتْلَ الْمُسْلِمِ ، فَأَوْجَبَتْ قَتْلَ الذِّمِّيِّ ، كَالْقَتْلِ . وَلَنَا ، أَنَّ لَبِيدَ بْنَ  
الْأَعْصَمِ سَحَرَ النَّبِيَّ ﷺ ، فَلَمْ يَقْتُلْهُ . وَلأنَّ الشِّرْكَ أَكْبَرُ مِنْ سِحْرِهِ ، وَلَا يُقْتَلُ بِهِ ،  
وَالْأَخْبَارُ وَرَدَتْ فِي سَاحِرِ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأنَّهُ يَكْفُرُ بِسِحْرِهِ ، وَهَذَا كَافِرٌ أَصْلِيٌّ . وَقِيَاسُهُمْ  
يَنْتَقِضُ بِاعْتِقَادِ الْكُفْرِ ، وَالتَّكْلِيمِ<sup>(٥٠)</sup> بِهِ ، وَيَنْتَقِضُ بِالزَّيْنِ مِنَ الْمُحَصَّنِ ، فَإِنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِهِ  
الذِّمِّيُّ عِنْدَهُمْ ، وَيُقْتَلُ بِهِ الْمُسْلِمُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

---

(٤٩) سقط من : الأصل .

(٥٠) في ب ، م : « والتكلم » .